www.kassiounpaper.com

823

الاحد 13 آب 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

أيهما أسبق البشر أم الحجر؟

[12]

ملف «سورية 2017»

الرياض ليست المكان الأنسب

05

شؤون محلية

كاميرا اللاجئين تغير مهمتها

08

شؤون اقتصادية

توزيع الكهرباء: عشرون عاماً إلى الوراء!

13

شؤون استراتيجي

خصخصة حق الإنسان في الماء

20

الافتتاحية

تكيّفوا... تكيّفوا!

تتسع يوماً بعد يوم دائرة الذين يعترفون بأن العد التنازلي للأزمة السورية قد بدأ فعلاً، وأن العملية السياسية السورية في إطار مفاوضات جنيف على مشارف نقلة نوعية في مسار التفاوض، بما فيها طيف واسع من الذين كانوا يشككون بإمكانية الوصول إلى هذه المرحلة، وذلك استناداً إلى جملة وقائع ميدانية وسياسية ملموسة، ومواقف رسمية لقوى دولية وإقليمية، فضلاً عن التجاذبات الجارية في صفوف قوى المعارضة. والتي يمكن إجمالها بالتالي:

أولاً: تجربة مناطق خفض التوتر، والنتائج العملية التي تمخضت عنها فيما يتعلق بتهدئة الأوضاع في مناطق واسعة من البلاد، وإيقاف نزيف الدم، والارتياح الشعبي الذي حدث على أثر ذلك في تلك المناطق، بالإضافة إلى تأكيد إمكانية التوافق في حال توفر الجدية المطلوبة، والجهات الضامنة الموثوقة.

ثانياً: استمرار تراجع وزن ودور قوى الإرهاب، وتقلص مساحات الأرض التي كانت تسيطر عليها، بعد تقدم الجيش على أكثر من جبهة، وفي أكثر من موقع، وخصوصاً في مناطق الحدود السورية مع كل من العراق والأردن.

ثالثاً: الحراك الجاري في صفوف المعارضة باتجاه تشكيل وفد واحد، الأمر الذي تم تلمسه في اللقاءات التقنية في كل من لوزان وجولة جنيف الأخيرة، والتي كانت دليلاً ملموساً على إمكانية الوصول إلى مشتركات فيما بينها، وما يعني ذلك من إمكانية الوصول إلى تشكيل وفد واحد، وقطع الطريق على القوى المتشددة في معارضة الرياض، التي لم تستطع حتى الآن التكيف مع التطورات الدولية والإقليمية الجديدة، والمناخ الإيجابي الذي يتبلور يوماً بعد يوم، وما زالت تطلق التصريحات التي تنتمي إلى زمنٍ آخر، أو تحاول الالتفاف على تقدم الأمر الواقع الذي حدث، من خلال أوهام جديدة – قديمة باحتواء قوى المعارضة الأخرى، أو من خلال تغيير ساحة التفاوض، واختلاق تناقضات جديدة.

لقد جاءت جملة التطورات في كل المسارات المتعلقة بالأزمة، رداً قوياً على من كان حتى الأمس القريب يراهن على إمكانية الاستناد إلى دور أمريكي «جديد»، تأكد بأنه مجرد أوهام في ظل التخبط الأمريكي في جهات الأرض الأربع، وعجزه البنيوي لا عن ما يسمى باستعادة الدور فقط، بل بالحفاظ على ما بين يديه من أوراق.

لم يعد أمام القوى المتشددة من خيار، سوى التكيف مع المناخ الجديد بأبعاده المحلية والإقليمية والدولية الذي يتبلور ويفرض منطقه على القوى كلها، كما حدث مع القوى الإقليمية والدولية التي كانت تعرقل الحل، وإلا فإن إعادة هيكلة وتأهيل قوى المعارضة المتشددة يصبح أمراً لا مفر منه، ومطروحاً على جدول الأعمال بإلحاح، باتجاه فرز جديد بين قوى المعارضة يسرع عملية تشكيل وفد واحد للمعارضة وإجراء مفاوضات مباشرة مع الوفد الحكومي وفق القرار 2254 في جولة جنيف المرتقبة، لحل المهام الثلاث المتكاملة، والمتجسدة بمحاربة الإرهاب، وإيقاف الكارثة الإنسانية، والحل السياسي الذي يفضي إلى تغيير وطني ديمقراطي جذري وعميق وشامل.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

من الآخر يا أصدقاء

يبدو أن الأزمة دخلت مرحلة الحل السياسي، كما تشير الوقائع السياسية والعسكرية ضمناً، ستفتح الباب على مصراعية ليخرج منه كل العفن الذي راكمته الأزمة، وكانت غطاءً وستراً له، تتلطى به تلك القوى والفعليات الاقتصادية التي ترى في الأزمة واستمرارها ممراً مثالياً لتطوير أدائها في التحكم والسيطرة على المفاصل الاقتصادية، وبالتالي تحقق مزيداً من الأرباح الحرام المنهوبة من لقمة الأغلبية «الغلابة»، عبر ما تستطيع إنجازه من تشريعات تحقق لها ما تذهب إليه نحو الربح الأعلى، بغض النظر عن الكوارث التي ستحدثها في سعيها نحو هدفها.

الصراع الجاري الآن بين غرف الصناعة والتجارة حول قضية تبدو للوهلة الأولى أنها ثانوية ولكن في العمق هو صراع بين اتجاهين، كل طرف يريد أن يثبت توجهه اللاحق مع التغيرات الكبيرة الجارية في مسار الحل السياسي.

الطرف الأول: الذي يرى الانفتاح والذي بدأ واسعاً قبل الأزمة ولم يتوقف مع الأزمة يرى في هذا الأمر مصلحته الأساسية ولابد من العمل على استمراره وتعزيزه وهو يلتقي مع توجهات الحكومات المتعاقبة، حيث هواها الانفتاح وتعزيز العلاقة مع الأسواق في الخارج والداخل ولا بأس من ذلك حتى لو كان على حساب الميزان التجاري وارتفاع العجز والتضخم وازدياد نسب البطالة والفقر الخ....

الطرف الثاني: الذاهب بتوجهاته نحو تعزيز دور الصناعة وتطويرها وإخراجها من مأزقها الذي كان قبل الأزمة، وبقي أثناءها والذي بح صوته وهو ينادي بضرورة دعمه وتوفير الظروف ولو بحدها الأدنى من أجل النهوض بالقطاع الصناعي بمجمله، وخاصة القطاع النسيجي الذي يعتبر القطاع الأول في الصناعة، ولا يحتاج بمواده الأولية للاستيراد من الخارج، وفي حال تم تشغيله فإن قيمته المضافة عالية، والمقدرة ثمانية أضعاف قيمته الأولية، وكذلك يشغل أعداداً كبيرة من اليد العاملة المتناثرة الآن هنا وهناك.

إذاً: القضية ليست صراعاً حول مادة تعتبر مادةً أولية في الصناعة كالأقمشة، أو البعض لا يعتبرها كذلك، فهو صراع بين توجهين لكل منهما وزنه الاقتصادي والاجتماعي، وأدواته التي يصارع بها من أجل تثبيت مصالحه والمقرر في هذا الصراع ستحسمه التطورات السياسية اللاحقة.

القابضون على الجمر... محكومون بالانتصار

المؤشرات السياسية على الأرض تنبئ بوجود حلول سياسية للأزمة السورية، والتبدل في مواقف الأطراف المختلفة الدولية والإقليمية والمحلية التي لها علاقة بالأزمة السورية، ومن ضمنها المعارضة المتشددة الرافعة لشعار عدم الحوار، إلا بشروط مسبقة من ضمن تلك المؤشرات.

■ عادل ياسين

مرحلة جديدة..صراع جديد

هذا يعني أن مرحلة جديدة من الصراع ستبدأ الأساس فيها الطاولة المستديرة التي سيطرح عليها كل طرف ما لديه من الأفكار والتوجهات والبرامج المعبرة سياسياً وطبقياً ووطنياً عما ستكون عليه سورية القادمة، وبالتالي سيتم تحشيد القوى بهذا الاتجاه، وهذا العمل خاضع بالنهاية لموازين القوى التي تشكلت على الأرض، والاصطفافات التي جرت خلال الأزمة داخلياً وخارجياً، وهي من ستحدد مستقبل سورية القادمة المرهون مستقبلها بخيارين أساسيين:

إما أن تكون سورية مستقلة بقرارها السياسي والاقتصادي، ومحافظة على وحدتها الوطنية والجغرافية، وهذا يعني أن تكون ديمقراطية مقاومه للمشاريع والقوى الاستعمارية، وفي مقدمتها العدو الصهيوني.

أو تكون سورية في المقلب الآخر، وهذا يتصادم مع إرادة ومصالح الشعب السوري وتاريخه الوطني المعادي للمشاريع والأحلاف الاستعمارية من كل شاكلة ولون.

مقدمات الانتصار

إن مقدمات الانتصار في الصراع السياسي القادم على القوى المتشددة في الطرفين التي لها مصلحة حقيقية في إدامة الأزمة واستمرار نزيف الدم السوري، يعتمد على الدور الذي ستلعبه القوى الوطنية من أحزاب ومنظمات مجتمعية ونقابات عمالية ومهنية في خلق موازين القوى الكافية والقادرة على التصدي لما هو مرسوم لسورية القادمة، حيث يجري الإعداد منذ فترة ليست بالقصيرة لليوم الأول لما بعد الأزمة من برامج ودراسات اقتصادية واجتماعية تعكس إلى حد بعيد ما يرسم لسورية وللشعب السوري، خاصةً الفقراء منهم ويمكن أن ندلل على ما نقول، من فقرة جاءت في متن دراسة اقتصادية قدمتها مجموعة دارسة تحت اسم «دائرة التنمية الاقتصادية–أبوظبي»:

«في ظل سورية الجديدة، فإن المبدأ المعتمد من الثوار هو المحافظة على الإمكانات والبناء على ما أنجزته أيدي السوريين، ولكن على أن يكون القطاع الخاص هو محور العملية التنموية، وقائدها».

ما أنجزته أيدي السوريين المقصود بها ما تم إنجازه من خلال تبني السياسات الليبرالية الاقتصادية ونتائجها وهي معروفة للقاصي والداني، وشعبنا السوري يعاني الويلات من تطبيقاتها الجهنمية تحت شعارات مختلفة منها توزيع الدعم لمستحقيه؟

توافق أصحاب المصلحة!

أيها السادة ألا نلاحظ حجم التوافقات بين الطرح الاقتصادي السابق وبين ما يجري ترويجه الآن من مشاريع تعزز دور الليبرالية الاقتصادية وتبعد المصالح الحقيقية ل09% من الشعب السوري المكتوي بنار الأزمة؟ أي: إن كلا التوجهين في الطرفين يعملان على إعادة انتاج الأزمة وفقاً لما يتبنياه من سياسات تؤدي في نهاية المطاف لتقاسم الثروة وإعادة مركزتها.

إن الفقر والبطالة ومدن العشوائيات وتراجع الإنتاج الحقيقي، وتعزيز الاتجاه نحو الاقتصاد الريعي، وتدني مستوى الأجور الحقيقية والاسمية، وارتفاع الأسعار الفاحش...الخ. هذه خارطة الطريق لسورية، التي عملت على تطبيقها قوى الرأسمال وقوى الفساد في مراحل ما قبل الأزمة، ويُعمل على استكمالها وستكون على طاولة الحوار القادم لليوم الأول لما بعد الأزمة، كما تؤكد على ذلك دراساتهم المشرف على إعدادها المراكز المالية الغربية«منظمة الأسكوا، وصندوق النقد الدولي....»، ومراكز الأبحاث التابعة لها لتكون مكملة لما يطرح سياسياً من الحلول التي محصلتها تقاسم الغنائم بين قوى الفساد في الخارج والداخل مع تغيير في الحصص وفقاً لوزن كل طرف.

تلازم المعركتين..التغيير والتحرير

إن المعركة السياسية قد تكون ضراوتها أشد من ضراوة المعارك العسكرية، بسبب علاقتها بالمصالح العميقة للشعب السوري السياسية والاقتصادية، ولخوضها يتطلب من القوى الوطنية، وفي مقدمتها الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية تحشيد القوى المجتمعية، وتنظيمها تنظيماً يمكنها من خوض المعركة بنجاح سياسياً ووطنياً، والطبقة العاملة السورية يقع على عاتقها قيادة عملية التغيير الجذري لما تحمله من عناصر أساسية تمكنها من خوض المعركة إلى نهاياتها، إلى جانب كل القوى الوطنية التى لها مصلحة في عملية التغيير الجذري، وهذا يأتي في سياق التحضير الشعبي الواسع لخوض معركة تحرير الأراضي السورية المحتلة وفي مقدمتها الجولان.

الشعب السوري محكوم بالانتصار ولا خيار آخر غير الانتصار.

استبعاد الرقابة القضائية

القاعدة العامة في الفسخ في القانون السوري هو أنه قضائي، أي: يخضع لرقابة قضائية، والقاضي له سلطة تقديرية في الحكم بالفسخ أو رفضه، وبالتالي: إذا أخل أحد المتعاقدين بالتزاماته لا يحق للطرف الآخر أن يفسخ العقد بإرادته المنفردة، وإنما عليه أن يطلب الفسخ، ولكن خرج المشرع السوري عن هذه القاعدة في بعض الحالات واستبعد الرقابة القضائية المسبقة للقاضي، على الفسخ بموجب نص قانوني أو بموجب حكم القضاء.

■ ميلاد شوقي

الفسخ بموجب نص قانوني

أجاز المشرع السوري لرب العمل بفسخ العقد بإرادته المنفردة في حالات معينة نصت عليها المادة 76 من قانون العمل الموحد لعام 1959 وتعديلاته، ومن هذه الحالات مثلاً: اذا أخل العامل بالتزاماته الجوهرية الناشئة عن عقد العمل، وكذلك إذا وقع اعتداء من العامل على رب العمل أو على المدير المسؤول، أو إذا أفشى العامل الأسرار الخاصة بالمحل الذي يعمل فيه، ولكن يمارس القاضي هنا رقابة لاحقة على حالات الفسخ هنا حسب القانون 91 وله صلاحية إلغاء الفسخ، وإعادة العامل إلى عمله إذا تبين أن صاحب العمل لم يكن على حق عند فسخ العقد، و يتحمل جميع النتائج المترتبة على الفسخ ولكن قانون العمل الجديد رقم 17 لعام 2010 وسع وأضاف على تلك الحالات حالات أخرى، وذلك في المادة «64» منها مثلاً: إذا انتحل العامل صفة غير صحيحة، أو قدم شهادات ثبت تزويرها بحكم قضائي أو، إذا حكم عليه بعقوبة جنائية أو ارتكب العامل خطأ جسيماً وفي الأحوال كلها يحق لرب العمل تسريح العامل، وإن قضت المحكمة ببراءته مما ينسب إليه حسب نص المادة «88» من القانون نفسه !!

العامل مسرح لامحالة!

وقد نص قانون العمل إضافة إلى ذلك وفي المادة «65» منه على التسريح التعسفي بحيث يستطيع رب العمل أنهاء العقد بإرادته المنفردة، حتى وإن لم يصدر من العامل أي خطأ أو مخالفة، في سابقة تسببت في تسريح آلاف العمال وفصلهم من أعمالهم، وقطع مصدر رزقهم الوحيد، بناء على رغبة صاحب العمل الخالصة، ودون إعطاء القضاء الحق بممارسة رقابة لاحقة أو سابقة على قرار الفسخ، ولا يعطي القاضي صلاحية إعادة العامل إلى عمله إذا رفض صاحب العمل، وذلك حسب «المادة 67» ق .ع حيث تنص هذه المادة بأن لصاحب العمل الحق أن يرفض إعادة العامل إلى عمله، حتى وإن كان التسريح بسبب ممارسة العامل للعمل النقابي، أو إذا قام بنشاط انتخابي أو رفع شكوى أو شارك في دعوى ضد صاحب العمل تظلماً من إخلال الأخير بقوانين العمل أو أنظمته، أو بسبب العرق واللون والجنس والحالة الاجتماعية، أو الحمل أو الدين أو المذهب أو الرأي السياسي أو الانتماء القومي بشكل مخالف للدستور وللمعاهدات واتفاقيات العمل الدولية التي صادقت عليها الدولة السورية، واقتصر دور القضاء على اعتبار التسريح مبرراً أم لا فقط، دون أن يكون له الصلاحية بإلغاء قرار صاحب العمل.

فسخ العامل لعقد العمل

ومع أن القانون أجاز للعامل أيضاً فسخ العقد بإرادته المنفردة حسب المادة «66»، وذلك في حال إخلال صاحب العمل في التزاماته الجوهرية طبقاً لقانون العمل، أو إذا اعتدى صاحب العمل أو من يمثله قانوناً على العامل أو أرتكب أمراً مخلاً بالآداب العامة. نحو العامل، أو أحد افراد أسرته، لكن يقع عبء الإثبات هنا على العامل، وهنا بيت القصيد فكيف يثبت العامل ارتكاب صاحب العمل لإحدى الحالات السابقة هل عن طريق الشهادة مثلاً ؟؟ وهل يستطيع إشهاد زملائه في العمل، حيث سيتعرض هؤلاء في حال الشهادة ضد صاحب العمل إلى التسريح كما نصت عليه المادة «67» و«65» وبالتالي سيفقدون مصدر رزقهم، الحالة الأولى: التي نص عليها القانون وهي: إخلال صاحب العمل بالتزاماته الجوهرية طبقاً لقانون العمل وليس وفقاً لعقد العمل أو النظام الداخلي للمنشأة، كما حدد مسؤولية العامل في المادة «64» لماذا هنا التفريق بين الحالتين و استبعاد مسؤولية رب العمل عن عدم التزامه بشروط عقد العمل والنظام الداخلي وتحميل العامل مسؤولية عدم الالتزام بها ؟!! لأن إثبات مخالفة عقد العمل وشروطه تثبت بجميع وسائل الإثبات، عكس إثبات مخالفة قانون العمل التي يجب إثباتها بالطرق المقبولة قانوناً فقط، ولأن قانون العمل بالنهاية مفصلّ بشكل يناسب أرباب العمل، فكيف يستطيع العامل إثبات مخالفة صاحب العمل لقانون العمل، و منع القضاء من التدخل لمصلحة الطرف الضعيف بالعقد «وهو العامل هنا ».

الطبقة العاملة

إسبانيا- عمال المطارات

دخل يوم الجمعة عمال مطار برشلونة بإضراب جزئي عن العمل، وكان العمال قد دعوا في وقت سابق إلى الإضراب 4 ساعات خلال أيام الجمعة والأحد والاثنين من كل أسبوع، احتجاجاً على سوء الأحوال الوظيفية، وضعف الرواتب، وسيستمر إضراب عاملي الأمن بطبيعته الحالية حتى 14 أغسطس / آب الجاري، وفي حال عدم الاستجابة لمطالبهم سيلجؤون إلى أسلوب الإضراب يوماً كاملاً.

يطالب العمال بتعيين المزيد من الموظفين، ومعالجة مشكلات إدارية ومالية مع الشركة الخاصة المسؤولة عن توظيفهم في المطار.

ويعد مطار برشلونة من أكثر المطارات الأوروبية ازدحاماً خلال الفترة الحالية، نظراً لكون إسبانيا أحد مقاصد السياح خلال فصل الصيف.

المغرب- شركة إنتلسيا

خاض عمال ومستخدمو شركة «إنتلسيا– أطينطو»، يوم 8 آب، وقفة احتجاجية أمام مقر الشركة، ضد الخروقات التي تنتهجها الشركة مع العمال، وكذلك محاربتها للعمل النقابي، وأكد المحتجون أن الشركة المذكورة لا تحترم مدونة العمل، ولا العمل النقابي، فضلًا عن التحرشات اللفظية التي يتعرض لها العمال من طرف مسؤولي الموارد البشرية، ومسؤولي الإنتاج في الشركة، وأوضح العمال أن الشركة تستفز العمل النقابي، وذلك بعدم احترام محاضر الاجتماع المتفق عليها في مفتشية العمل، واللجنة الإقليمية لعمالة أنفا، وكذلك عدم احترام المادة بعد تفويت الشركة.

ووفقاً لبلاغ الشركة، فتلك الوقفة الاحتجاجية جاءت بعد الجمع العام الذي نظم يوم السبت، 29 تموز الماضي، في مقر الاتحاد المغربي للعمل، والذي تم خلاله عرض كل الخروقات التي يتعرض لها الإجراء.

مصر- غزل المحلة

دخل 16 ألف عامل من عمال شركة غزل المحلة، بمحافظة الغربية صباح يوم 7 آب في إضراب عن العمل خلال الوردية الصباحية، احتجاجاً على عدم صرف الزيادة التي أقرها رئيس الجمهورية، واعتمدها مجلس النواب 10 %، وأوضح العمال أن جميع الأقسام بالشركة أعلنت الإضراب العام، حتى يتم صرف الزيادة الاجتماعية، وزيادة غلاء المعيشة على أساس المرتب، وأفاد العمال أنهم لم يتقاضوا إلا نصف الزيادة البالغة 10%، والتي تم صرفها لجميع العاملين بالدولة بأثر رجعي، مشيرين إلى أنهم أمهلوا الإدارة أكثر من أسبوعين للتواصل مع الشركة القابضة ووزارة المالية دون فائدة.

الكويت- عمال الموانئ

أعلنت نقابة العاملين في مؤسسة الموانئ الكويتية يوم 8 آب أنها سوف تنفذ اعتصاماً يوم الأحد المقبل في الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الحادية عشرة صباحاً، لمدة ثلاثة أيام، في مجمع الموانئ، بحسب بيان صادر عن النقابة فإن هذا الاعتصام يهدف إلى المطالبة بحقوق العمال.

صرح رئيس مجلس نقابة العاملين: إن سبب هذا الاعتصام هو سوء الخدمات وسوء الإدارة وعدم إعطاء الموظفين حقوقهم ولعدم توفير بيئة صالحة للعمل، ونحن قد قدمنا الكثير من الشكاوى ولم تأخذ الإدارة أي إجراء، وما يزال الميناء بحالة تراجع بسبب هذه الإدارة، واعتصامنا هذا يأتي في مصلحة القطاع العام، ولكي نوصل صوت العمال.

من أول السطر

■ نبيل عكام

الوسائل الطبية والصحية العامة في الأمن الصناعي

هناك عدة عناصر يجب أن تحظى برعاية خاصة لوسائل الصحة في المنشأة الصناعية، والتي لها أثر كبير على الصحة العامة للعمال، ويمكن أن تسبب العديد من الأمراض قد تصل حد الوفاة. ومنها مياه الشرب- دورات المياه- تجهيزات الطعام – حمامات الاغتسال – مجاري الصرف الصحي. إن توفير هذه الوسائل الصحية ومراعاة عوامل وقواعد النظافة فيها يؤدي إلى المحافظة على صحة العمال، التي تساهم في زيادة كمية الإنتاج فضلاً عن احترام العمال لمكان العمل، وتقديرهم لرعاية العمل.

تزود أغلب المعامل بمياه الشرب والاغتسال من مصادر مياه معظمها آبار خاصة للمنشآت، وبعضها الآخر يتزود بمياه الشرب والاغتسال من مصادر المياه العامة، التي تشرف عليها مؤسسة المياه العامة، وبالتالي تصل المياه إلى المنشأة أمنة خالية من التلوث، ولكن هذا لا يعني ضرورة بقائها غير ملوثة داخل المنشأة، وخاصة إذا لم تتم مراعاة طرق وأساليب التخزين السليمة والصحية.

وعند اختيار مصادر المياه للمنشأة يجب الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات اليومية للمياه من اغتسال وشرب ودورات مياه وحمامات، هذا بالإضافة لما تحتاجه المنشأة من مياه لضرورة الصناعة والنظافة اليومية. -التلوث المحتمل وطرق المعالجة الضرورية. – وأن تكون مزودات المياه التي يستعملها العمال مطابقة للمواصفات الفنية والصحية.

وهناك قاعدة عامة: تعتبر مصادر مياه الشرب الخاصة سواء سطحية أو في عمق الأرض ملوثة حتى يثبت عكس ذلك. وبصفة عامة تكون المياه التي تتجمع في آبار عميقة ملوثة بالمعادن والمواد الكيميائية، ونادراً ما تكون ملوثة بيولوجياً، أما المياه السطحية غالباً تكون ملوثة بيولوجياً، ومن النادر أن نجدها ملوثة بالمعادن أو بالمواد الكيماوية. لذلك لابد من إجراء الاختبارات المعملية لهذه المصادر وبشكل دوري، حتى نستطيع اختيار طرق المعالجة الضرورية، وحفاظاً على الصحة العامة للعمال. ولحماية مصادر المياه الخاصة بالمنشأة لابد من أخذ الاحتياطات الضرورية التالية: – أن تكون بعيدة عن مجاري الصرف الصحي.- وأن تكون بعيدة عن تجمعات نفايات المعمل وتجمعات القمامة. – وأن تكون بعيدة مسافة مناسبة عن الحفر الفنية إن وجدت.- ويجب أن تكون الأنابيب في فتحة البئر مصنوعة من الحديد المغلفن، ومحاطة بطبقة من الإسمنت الكتيم لمنع أية تسربات سطحية. وإغلاق فوهة البئر بشكل محكم، ورفعها عن مستوى سطح الارض بشكل مناسب.

التأمينات الاجتماعية وعمّال القطاع الخاص

تهدف التأمينات الاجتماعية في كل البلدان إلى تعويض المؤمّن عليه أو أسرته بحسب الأحوال، عن الخسارة التي يتعرّض لها والمتمثلة في فقده الدخل نتيجة تحقّق أحد المخاطر المؤمّن ضدّها والتي تتمثل في «بلوغ سن التقاعد – العجز – الوفاة – الإصابة – المرض» .

■ ضيا اسكندر

أهداف ومخاطر

وهذه الأخطار تؤدّي إلى انقطاع الدخل، وهنا تتدخّل التأمينات الاجتماعية لتعويض المؤمّن عليه أو أسرته «في حالة الوفاة». والتعويض الذى تقدّمه التأمينات الاجتماعية يتمثل إما في تعويض نقدي أو تعويض عيني، والتعويض النقدي يتمثل بصفة أساسية في «المعاش – تعويض الدفعة الواحدة – المكافأة – تعويض الأجر في حالة المرض والإصابة ..إلخ». أما التعويض العيني فيتمثل في العلاج والرعاية الطبية، في حالة تحقق خطر المرض أو خطر إصابة العمل. تلكم هي الأهداف التي تبغيها التأمينات الاجتماعية .

تطبيقات غير شامله على العمال

وقد صدر قانون التأمينات الاجتماعية في سورية عام 1959 وهو من أقدم وأفضل القوانين في المنطقة. ومن المفيد التذكير بأنواع التأمين: «تأمين إصابات العمل مقداره 3% من أجور العمال ويدفعها صاحب العمل شهرياً. تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، وهذه تدفع على شكل حصتين: حصة يدفعها العامل 7%، وأخرى يدفعها صاحب العمل 14%».

إن التأمين وتشميل العمال بالمظلة التأمينية إلزامي وفق أحكام القانون 91 لعام 1959 وهذا الأمر لا يجوز مخالفته، وبالنسبة للقطاع العام: لا توجد مشكلة في تطبيقه، فالعمال كافةً في القطاع العام والمشترك مؤمّن عليهم ومسجّلون لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية. أما بالنسبة للقطاع الخاص: فالكثير من العمال الذين تنطبق عليهم صفة العامل وفق أحكام القانون، غير مشمولين بالمظلة التأمينية.

تهرب مستمر يضر بالعمال!

إن الكثير من أصحاب الأعمال لا يلتزمون بتسجيل عمالهم لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وهذا يحرم العامل وصاحب العمل من المزايا التأمينية، فتعمد المؤسسة إلى إرسال مفتشين لمواقع العمل من أجل تسجيل العمال لدى المؤسسة. وهناك تظهر الصعوبات؛ كأن يقوم صاحب العمل بتهريب عمّاله، أو بتخفيض الأجور التي يتقاضونها، وتغيير تاريخ الالتحاق بالعمل، وتزوير عدد العمال.. والمشهد الأكثر إيلاماً عندما يتناغم العمال مع ربّ عملهم بإفاداتهم فيقولون عكس ما يتمنّون كي لا يغضب منهم صاحب العمل، فيعرّضون أنفسهم لخطر الطرد من العمل .

من المتفق عليه لدى أرباب العمل أن نظام التأمين غير مشجّع بالنسبة لهم؛ إذ أنهم يعتبرون أن الاشتراكات عن كل عامل كبيرة ومرهقة وهي «14 % ونسبة إصابة 3 % والمجموع 17 %». علماً أن النسبة التي تفرضها التأمينات، هي ضمن الحدود المعقولة؛ فسورية من بين الدول العشر الأقل في نسبة التأمين المفروضة «سورية 24%، مصر33 %، ليبيا40%، الكويت 25%، فرنسا 49%، رومانيا 55%..الخ»

ولعلّ إحدى المشاكل التي يعاني منها الكثير من العمال والحرفيين والمهنيين الذين هم بذات الوقت «عمّال وأصحاب عمل»: الخياط – الحلاّق – المعمرجي – عامل صيانة الموبايلات – بائع سمانة.. إلخ. وهؤلاء يبلغ عددهم مئات الآلاف في سورية. والحقيقة أنه لا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد العمال غير المسجلين في التأمينات. وهناك بعض الدراسات تقول بأن: النسبة تتعدّى بكثير الـ 50% من عدد العاملين في القطاع الخاص.

والسؤال: هل يدفع هؤلاء إلى التأمينات ضمن ما يُسمّى «التأمين الشخصي» الرسوم المتوجّبة والتي تبلغ حوالي ربع دخلهم؟!

لا شكّ في أنها نسبة كبيرة إذا ما قُورِنَت بالحدّ الأدنى لمستوى المعيشة، في ظلّ الانخفاض الشديد لقيمة الليرة. كما أن عدداً كبيراً من عمّال القطاع الخاص يفتقرون إلى الوعي التأميني، ومنهم من لا يعرف عنه شيئاً! وأمام ضغط الحاجة قد لا يستطيعون أصلاً التفكير بما يمكن أن تقدّمه لهم التأمينات من مزايا وخدمات. ولعلّ الثغرة الكبرى فيما يتعلق بالتأمين الشخصي أنها لا تشمل إصابات العمل والأمراض المهنية، بل فقط معاش الشيخوخة. وهذا الخلل يجب تداركه سريعاً، إذ أن أغلبية العمال في هذه المهن يتعرّضون بسبب مخاطر المهنة إلى الإصابات والأمراض. ومن غير المنطقي وغير الأخلاقي أن يُحرَموا من ميزات التأمين الشامل.

قاسيون تستطلع

ولدى قيام «قاسيون» باستبيان عدد من العمال والعاملات حول هذا الموضوع كانت الأجوبة الصادمة التالية:

هدى. م – «تعمل في خدمة المنازل»: لقد قارب عمري الخمسين عاماً. وبدأت قواي تخور، ولم أعد بالنشاط ذاته الذي كنت عليه قبل عشر سنوات. وبعض ربّات البيوت بدأن بالاستغناء عني. زوجي متوفي ولديّ خمسة أولاد ونسكن بالإيجار. وأخشى أن أصل إلى مرحلة أتوقّف خلالها عن العمل. بصراحة، لم يخطر على بالي في يوم من الأيام فكرة التسجيل بالتأمينات التي لا أعرف عنها شيئاً!

محمد. ق – «سائق تكسي أجرة»: صدّقني يا أستاذ كنت أعتقد بأن التأمينات الاجتماعية تشمل فقط العاملين في الدولة. ولا أعرف فيما إذا كان يحقّ لي التسجيل فيها! وأردف قائلاً: يا ليت لو يتم تخصيص برامج إذاعية وتلفزيونية، وتشكيل لجان تطوّعية تدور في الأحياء، تشرح فوائد الاشتراك بالتأمينات لتحفيز الناس على ذلك.

عبد الله. م – «كهربجي»: منذ مدة تعرّضتُ للصعق بالكهرباء وبقيتُ ملازماً فراشي قرابة الثلاثة أشهر، لم يدخل خلالها جيبي «مليم» واحد. ولولا مساعدة أشقّائي لي لكنت في خبر كان.. حبّذا لو تهتم الحكومة بهذا الموضوع وتلزم المواطنين العاملين كافةً الاشتراك بالتأمينات.

وأضاف مازحاً: إذا أردتَ الاشتراك بهاتف جديد لمنزلك، يشترطون عليك إبراز براءة ذمة من مؤسّستي الكهرباء والمياه، طيّب لماذا لا يطالبوننا مثلاً بوثيقة تثبت أننا مسجّلون بالتأمينات؟

سليم. ح – «مزارع»: لا تزعل منّي، إذا كانت الدولة قاصرة وعاجزة، بل الأصحّ غير مهتمّة، لما يصيب الفلاح من أضرار نتيجة الكوارث الطبيعية في حال تعرّض موسمه لـ«عواصف ثلجية – سيول – احتباس مطري.. إلخ» «يا أخي ما بدنا تأمين على شيخوختنا – الله بيرزق – بس على الأقلّ ينظروا بأوضاعنا عند تعرّضنا للشدائد والمحن التي ذكرت!»

الرياض ليست المكان الأنسب

أجرت فضائية «الميادين»، مساء الثلاثاء 2017/8/8، حواراً مباشراً في إطار برنامج «حوار الساعة» مع رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د.قدري جميل، الذي شرح بدوره رؤية المنصة والحزب اللذين يمثلهما إزاء الواقع الدولي والإقليمي، فضلاً عن المستجدات السياسية المتعلقة بالأزمة السورية. فيما يلي، تعرض «قاسيون» أجزاءً من هذا الحوار، علماً أن المقابلة الكاملة متوفرة على موقع «قاسيون» الإلكتروني.

■ قاسيون

في رد على سؤال حول طبيعة الموقف الأمريكي، وارتباط ذلك بالحديث عن قرب التسوية في سورية، أكد جميل: «كما قلنا منذ فترة طويلة، الأمريكيون هم قوة هابطة عملياً، ولم تعد لديهم القدرة على احتمال الأعباء التي كانوا يتحملونها سابقاً. وهنالك قوى هابطة معهم، أي: المعسكر الغربي ككل على الصعد الاقتصادية والعسكرية والسياسية. هذه العملية ليست طارئة وليست بنت اليوم، بل هي نتاج سنوات عدة من التطور، لمحنا بدايتها في أول فيتو روسي- صيني منذ سنوات، والآن - ونتيجة التراكم الكمي الذي جرى خلال السنوات الماضية- يحاول الأمريكيون الذين لا يستطيعون حمل عبء المهمات التي كانوا يتصدون لها في الحقبة الماضية من هذا القرن أن ينكفئوا بشكل منظم، حتى يحافظوا على ما يمكن الحفاظ عليه، محاولين إعادة النظر بأولوياتهم على مستوى الكوني، فبالنسبة لهم لم تعد منطقة شرق المتوسط هي الأولوية رقم واحد، بل الشرق الأقصى، أي: الصين ووضعها الاقتصادي والتنافس معها، لذلك هم في حالة لا يحسدون عليها».

مشهد التراجع الغربي

وحول تفسير تراجع الولايات المتحدة في ضوء زيادة عدد قواتها في سورية، شدد جميل: «إذا وسعنا المقطع الزمني، ونظرنا إلى ما فعلوه في العراق وما يستطيعون فعله في سورية، نرى أنه أقل بكثير مما استطاعوا فعله في العراق أو ليبيا، وصحيح أن وجودهم قد ازداد في الفترة الماضية في سورية، لكنه ليس ذلك الوجود الذي سيسبب معضلة. إذا استطعنا الوصول إلى حل سياسي يضمن وحدة سورية وسيادتها على أرضها، فلن تكون هنالك مشكلة من الناحية العسكرية، وإذا استطعنا أن نحلها سياسياً فسيكون ذلك رائعاً». وعدا عن واقع التراجع الأمريكي، أشار جميل إلى التراجع الأوروبي، مستشهداً بالتغير الطارئ على الموقف الفرنسي على لسان الرئيس ماكرون، وكذلك بالأزمة التي تمر فيها منطقة الخليج والتي وصفها جميل بـ«الأزمة العميقة التي لن تحل بين يوم وليلة».

الإسراع بالحل ضمان وحدة سورية

وعن دور المعارضة السورية، أكد رئيس منصة موسكو: «كل ما تكلمت عنه آنفاً هو الظروف الموضوعية للحل، ولكن يبقى هنالك ظرف آخر يجب أخذه بعين الاعتبار، وهو ليس أقل أهمية، وهو الظرف الذاتي، أي: جاهزية السوريين أنفسهم للحل. واليوم، تتسع أقسام المعارضة التي أصبحت مقتنعة بضرورة الحل، لا أريد أن أتكلم عن أنفسنا نحن المعارضة الوطنية السلمية منذ 2011، وقد كنا نقول الكلام ذاته الذي نقوله اليوم من حيث المبدأ، وكنا منفردين في هذا الموقف، لكن اليوم انضم إلى هذا الموقف الكثيرون من مختلف المشارب والتيارات. والواقع يفرض نفسه على الجميع في نهاية المطاف».

وتابع جميل: «في السابق، عندما كان احداً من منصة الرياض يريد أن يلتقي مع منصات القاهرة وموسكو، فقد كان يتم هذا الأمر تحت ستار الظلام وخفيةً، لكن الآن باتت مسألة اللقاءات المباشرة والحديث المباشر والتواجد عند بعضنا البعض أمراً عادياً وطبيعياً. هذه خطوة هامة، وأنا أقول: إن الجليد قد انكسر، لكنه لم يذب بعد».

وحول العملية السياسية في جنيف، أشار جميل: «ما يجري في آستانا ومناطق خفض التصعيد يتطلب حلاً سياسياً من أجل تأمين وحدة وسيادة البلاد، لأن مناطق خفض التصعيد إذا استمرت فيها الأوضاع هكذا لفترة مستدامة وطويلة – أي: إذا تجاوزت مهلة الستة أشهر المحددة في نص الاتفاقية- سيكون هنالك خطر حقيقي على وحدة سورية. لذلك، فإن الحديث اليوم عن حل سياسي ليس ترفاً، وليس فقط مَن أجل إنهاء الكارثة الإنسانية والقضاء على الإرهاب وبدء عملية التغيير الوطني الديمقراطي المطلوب، بل دخل على الخط موضوع الحفاظ على وحدة سورية. مناطق خفض التصعيد هي ضرورية من أجل وقف إطلاق النار وتثبيته ونشره أكثر فأكثر، ولكن استمرارها بشكلها اليوم ولفترة طويلة جداً ممكن أن يخلق مخاطر. لذلك يجب الإسراع بالحل السياسي».

«لقد خلقتم أزمة عندهم»

حول المتغيرات الأخيرة التي تطرأ على تشكيلة التكتلات السياسية المحسوبة على «الائتلاف» و«الهيئة العليا للتفاوض»، أجاب جميل: «تجري عملية مخاض صعبة، وانتقال من موقف إلى موقف. في الحقيقة، ولأول مرة – بطلب من المبعوث الأمريكي السيد راتني- التقيت به في الجولة الأخيرة من جنيف، وقلت له: المشكلة أنكم أنتم براغماتيون، وعندما رأيتم أن الأوضاع تغيرت، تكيفتم مع الأوضاع الجديدة و«كوعتم»، لكن المشكلة أن جميع من يسمع كلامكم ليس لديهم البراغماتية ذاتها والمرونة نفسها، وقد خلقتم أزمة عندهم. بالتالي، سيتطلب وقتاً كي يستطيعوا تغيير مواقفهم، وهذا الوقت ثمين ويكلفنا كثيراً ويكلف الشعب السوري دماء وعذابات، لذلك فإن المطلوب هو الضغط على الجميع. وقد وافقني الرأي بأنه هنالك صعوبة لدى البعض في التكيف مع الواقع الجديد كي يفهموه، لأنه ولكثرة الوعود الواهمة والآمال المباعة في السابق، يصعب على هؤلاء اليوم أن يصدقوا أن هذا كله ليس موجوداً...».

الرياض ليست المكان الأنسب

أما عن الدعوة التي وجهتها منصة الرياض إلى منصتي موسكو والقاهرة للاجتماع في الرياض، فأكد جميل: «أعتقد أن نقطة الخلاف بسيطة وقابلة للحل. لكن أريد أن أفسر بعض الأمور: هنالك أمران يدعوان للالتباس. الأول: تنوي الهيئة العليا للمفاوضات عقد مؤتمر عام وهو خاص بها في تشرين، وهذا ليس لنا علاقة به، ولسنا مدعوون إليه. فقد جرت دعوتنا إلى الرياض في الخامس عشر من الشهر الجاري لاستكمال المحادثات الناجحة التي جرت في لوزان وجنيف قبل الجولة السابعة وفي الجولة السابعة. طلبوا منا المجيء إلى الرياض، قلنا لهم: شكراً، ونرحب بهذه البادرة الإيجابية، ولكننا لا نرى أن الرياض هي المكان الأنسب للاجتماع، فالمكان الأنسب في الظروف الحالية حسب رأينا هو جنيف، لأنها هي الساحة السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، بالرغم من أن هذه المحادثات بين المنصات ممكن أن تجري دون الإشراف المباشر للأمم المتحدة، ولكن جنيف تظل المكان الأنسب».

طلبوا منا المجيء إلى الرياض... قلنا لهم: شكراً ونرحب بهذه البادرة الإيجابية ولكننا لا نرى الرياض المكان الأنسب للاجتماع بل حسب رأينا هو جنيف

لحل موضوع الأكراد يجب المجيء بهم إلى المفاوضات في جنيف كي يشاركوا في صياغة الحل ويجب أن يشاركوا لاحقاً في صياغة الدستور

لماذا التفاؤل؟

حول أسباب التفاؤل فيما يخص موضوع وحدة سورية، في ظل الحديث عن إمكانية إجراء القوى الكردية لانتخابات «مجلس محلي» و«برلمان إقليمي»، أجاب جميل: «أعتقد أنكم تتفقون معي أن تقسيم سورية هو هدف «إسرائيلي» في الدرجة الأولى، وإذا انتبهنا فإن «الإسرائيليين» قد «تنرفزوا» كثيراً في الفترة الأخيرة، وهذا يؤكد أن موضوع التقسيم أصبح بعيداً. ثانياً: منذ الدخول الروسي العسكري في 30 أيار 2015، كان هنالك خطر حقيقي محيط بالدولة السورية وقد جرى إنقاذها عملياً، وابتعد شيئاً فشيئاً خطر تقسيم الدولة السورية، لأن دمشق ما زالت موجودة والدولة السورية موجودة والجيش السوري موجود وحلفاءهُ موجودون، والقوى جميعها الإقليمية منها والعالمية تقول بوحدة سورية. أعتقد أن موضوع تقسيم سورية قد أصبح وراءنا، بالتالي، وفيما يتعلق بالأكراد، هي انتخابات محلية في النهاية، يجب عدم إعطائها أكثر من حجمها والمبالغة بها، ولحل موضوع الأكراد يجب المجيء بهم إلى المفاوضات في جنيف كي يشاركوا في صياغة الحل، ويجب أن يشاركوا لاحقاً في صياغة الدستور. هذه الطريقة السياسية الوحيدة السليمة التي تضمن وحدة سورية، وتكوِّن رغبة للجميع بالبقاء ضمن البوتقة السورية. لذلك، لا نفهم موقف الأمريكان في إبعاد الأكراد عن جنيف، وكأنه كان يجري «لكزهم» من أجل استفزازهم وإبعادهم عن سورية».

العربشة على القرار 2254

ربما يكون السؤال عن حصرية القرار 2254 كإطار لحل الأزمة سؤالاً مشروعاً من الناحية الشكلية، فهو قرار دولي، وتجربة شعوب العالم، ومنها الشعب السوري تجربة سيئة مع القرارات الدولية، لأنها كانت غالباً عبارة عن توافقات دولية تصدر في الغرف المغلقة دون رأي أصحاب الشأن، أو أنها تصدر ولا تنفذ.. ولكن، وبالعمق، هل هذا الموقف من القرار ضمن شروطه الخاصة ومحتواه، موقف مشروع؟ وإذا كان الجواب بـ لا، فأين تكمن خصوصيته؟

■ رمزي السالم

أولاً: الخارج والداخل ليس مجرد مفهوم جغرافي، وإذا كان الشعب السوري يتحسس من الخارج ويرفضه، لأنه ارتبط في ذاكرته بالمشروع الأمريكي الغربي المعادي، فإن الخارج اليوم هو «خارجان» خارج يريد حل الأزمة السورية، وخارج يسعى إلى الاستثمار فيها، خارج كان على الدوام يسعى عبر جهد دبلوماسي وسياسي وعسكري إلى إيجاد إطار لحل الأزمة، وخارج سعى إلى استدامة الأزمة، وتعميمها على دول المنطقة، لابل إن القرار لم يصبح قراراً دولياً، إلا بعد صراع مرير، سياسي ودبلوماسي وعسكري، بين «الخارجَين».

ثانياً: الأزمة السورية أزمة مركبة، هي نتاج عوامل داخلية وخارجية: متخادمة ومتشابكة، قديمة وجديدة، وبالتالي لا يمكن الشروع بحل حقيقي دون حل الأزمة في بعدها الداخلي، ودون لجم التدخل الخارجي السافر في الوقت نفسه، وإذا كان البعد الداخلي شأن السوريين، فإن البعد الخارجي هو موضوعياً شأن سوري ودولي في وقت واحد، وواضح من بنود القرار العتيد أنه مصاغ بما يؤمن حل هاتين المعضلتين معاً، و وأن الثاني يأتي في خدمة الأول، أي: أن القرار يحول دور العامل الخارجي إلى دور مساعد للسوريين في حل أزمتهم، بعد أن كان أحد أسبابها، بمعنى آخر، إن القرار كبنية متكاملة، يتوافق مع أبعاد ومسببات الأزمة في مراحل تطورها المختلفة، ويضع الأساس لمعالجة كل جوانبها، دون إغفال إحداها، وعليه: فإن الحديث عن حوار داخلي، دون مشاركة الخارج، هو موضوعياً إغفال أحد أسباب وصول الأزمة إلى هذا المستوى، والمفارقة أن أصحاب هذا الرأي تحديداً هم من يعطون الأولوية للعامل الخارجي في تحليل للأزمة.

ثالثاً: العلاقة بين قوى الخارج اليوم هي علاقة صراع، وتوافق المتصارعين لا يعني «تبويس شوارب» فالقرار لم يصبح قراراً دولياً، إلا بعد صراع مرير، سياسي ودبلوماسي وعسكري، وبالتالي هو محصلة كباش تراجعت فيه قوى عن سياساتها السابقة، لصالح سياسات قوى أخرى تتقدم، ولأن الطرف المتقدم في سياق الصراع، يعمل على الحل السياسي للأزمة، ويجاهر بضرورة أن يقرر السوريون مصيرهم، فإن القرار المعتمد والناظم لهذه العملية هو في العمق قرار سوري، قبل أن يكون قراراً دولياً، لأنه يتقاطع مع مصلحة أغلبية السوريين، ومصلحة الدولة السورية كوحدة جغرافية سياسية، وبأية قراءة موضوعية للقرار نجد أنه يوفر محاربة الإرهاب، ويوفر الانتقال السياسي، ويحافظ على وحدة الدولة السورية.

رابعاً : الظرف الدولي الذي صدر فيه القرار يختلف عن الظرف الدولي السابق، الذي كان الكلمة الفصل فيه للأمريكي، بسياساته المعروفة، ونعتقد بأن القوى الصاعدة التي انتزعت الملف السوريمن يد الأمريكان انتزاعاً «كما اعترف الأمريكان أنفسهم» وإن كان اعترافاً موارباً، هي قوى جدية، ومن مصلحتها إيصال العملية إلى خواتيمها المنطقية، أي: إعادة القرار إلى السوريين، ومساعدتهم لتنفيذ بنود القرار ككل متكامل، ودون انتقائية تطيح بروح البيان، وتنسف عملية التفاوض.

لقد جاهر الطرف الروسي، بأن دوره في سورية يأتي دفاعاً عن المصالح القومية الروسية قبل كل شيء، ومن محاسن الصدف بأن هذه المصالح تتقاطع في ظروف اليوم مع المصالح السورية، والآن وبعد أن أصبح الطرف الروسي هو الراعي الفعلي في دفع العملية السياسية على أساس هذا القرار إلى الأمام، يكون من السذاجة الحديث عن القرار وكأنه انتقاص من السيادة الوطنية، أو أنه قرار دولي يستوجب الحيطة والحذر منه.

بقي أن نشير، بأن الكثيرين ممن يعلنون الموافقة على الحل السياسي وهذا القرار اليوم، لم يكونوا يوافقون عليه حتى الأمس القريب، و الآن و بعد أن أصبح قراراً معتمداً وعلى وشك التنفيذ، بدأ هؤلاء التعاطي معه على أنه وسيلة للتعربش على التوافق الدولي، لاحتلال مقعد على طاولة التفاوض، وليس غريباً أن نجد بعض المتطرفين خلال الفترة القريبة القادمة، يقدمون أنفسهم على أنهم رواد الحل السياسي، وخصوصاً من انتقل كالمكوك من مكان إلى آخر.

مذكرة تفاهم

استمراراً للحوار الدائم بين قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية العلمانية من أجل توحيد الجهود للخروج من الأزمة وإنجاح الحل السياسي، التقى ممثلو جبهة التغيير والتحرير وهيئة التنسيق الوطنية – حركة التغيير الديمقراطي، وتبادلوا الآراء حول الواقع الحالي للبلاد وأوضاع المعارضة والمشهد التفاوضي. وأكد الطرفان على ما تم التوافق عليه سابقاً.

1- التأكيد على وحدة سورية أرضاً وشعباً والسيادة الكاملة للدولة السورية على جميع أراضيها وتحرير الأراضي المحتلة بكل الوسائل المتاحة.

2- دعم الجهود الدولية والإقليمية والداخلية كافة الساعية إلى وقف الحرب ومحاربة التنظيمات والمجموعات الإرهابية واقتلاعها من البلاد

3- الخلاص من الاستبداد عبر عملية تغيير جذري شامل وعميق للبنية السياسية الاقتصادية - الاجتماعية للنظام الحالي، والانتقال إلى نظام ديمقراطي يعتمد التعددية السياسية.

4- دعم وتأييد مسار الحل السياسي التفاوضي، وما نتج عن لقاءات آستانا من ناحية إنشاء مناطق خفض التصعيد كمقدمة لعودة هذه المناطق إلى السيادة السورية مع تحقيق الحل السياسي.

5- يدعو الطرفان إلى توحيد جهود قوى المعارضة الوطنية العلمانية، وتبني خطاب سياسي وطني جامع يتجاوز الاستقطابات الضيقة، ويعمل على استعادة اللحمة الوطنية، ومجابهة مخاطر تكريس التقسيم تحت مسمى «مناطق النفوذ».

6- لاحظ الطرفان بدء انحسار قوى الإرهاب وتراجع طروحات الحسم والإسقاط عسكرياً، والتغييرات في مواقف الدول الإقليمية، وبروز إمكانية توافق منصات المعارضة على وفد تفاوضي واحد، لا يقصي أحداً ويمنع هيمنة أي طرف، ما يسمح بالانتقال إلى المفاوضات المباشرة التي تفضي إلى اتفاق سياسي وفق القرارات الدولية وفي مقدمتها 2254 ودون شروط مسبقة.

واتفق الطرفان على تشكيل لجنة تنسيق مشتركة بين الطرفين مهمتها تنسيق المواقف وبحث آفاق العمل المشترك وتطويره.

ابتكارات لا بد من لجمها!

انتهت أخيراً المعاناة من قطع شبكات الاتصال والنت، التي تزامنت مع امتحانات الشهادة الثانوية العامة، بدورتها العادية والتكميلية.

■ نوار الدمشقي

فقد أنهى طلاب الشهادة الثانوية امتحانات الدورة التكميلية لهذا العام، بتاريخ 2017/8/9، واستعادة شبكات الاتصال «عافيتها»، بعد أن استمرت معاناة انقطاعها بالساعات الصباحية طيلة فترات الامتحانات العامة للشهادة الثانوية، وحسب موعد كل مادة.

آثار سلبية ولا مبالاة!

قطع شبكة الاتصالات والنت بالفترة الصباحية المتزامنة مع مواعيد التقدم للامتحانات كانت حلاً، مبتكراً وسهلاً وغير مكلف، تم اتخاذه من قبل وزارة التربية بالتعاون مع الاتصالات، خلال السنوات الماضية، وذلك بذريعة منع بعض حالات الغش التي يمكن أن ترتبط بالتكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها، والتي يمكن أن يلجأ إليها بعض الطلاب أثناء الامتحانات، وقد كان لهذا الحل المبتكر الكثير من الآثار السلبية، التي لا يمكن اعتبارها جانبية أو هامشية، بل هي بالحقيقة عميقة وتمس قطاعات واسعة، اقتصادية واجتماعية، ولكن لا حول ولا قوة أمام هؤلاء، في ظل عدم المبالاة بمصالحهم رسمياً!.

العجز لا يبرر الإضرار بمصالح الغير

هذا الحل الابتكاري السهل، والذي يعتبر بجانب أساسي منه تعبيراً عن العجز لدى التربية في ضبط العملية الامتحانية نفسها، بالإمكانات الذاتية، كونها من واجباتها ومهامها أولاً وأخيراً دوناً عن سواها، كان بالواقع العملي إضراراً بمصالح الغير، ومكلفاً لبعضهم، بل وضرباً بالحائط بهذه المصالح، وهو ما تتحمل وزره الاتصالات أكثر من التربية، كونها الجهة المتعاقدة مع مشتركيها بتزويدهم بخدماتها، ولا يوجد ما يبرر تعاونها مع التربية بهذا الصدد على حساب هؤلاء ومصالحهم، لا عرفاً ولا قانوناً، إلا ما درجت عليه من عادة مع التربية بهذا المجال خلال الأعوام الماضية، وهو ما لا يمكن اعتباره حقاً مكتسباً بحال من الأحوال، مهما كانت مبرراته وذرائعه وضروراته، خاصة وأن سلبياته عامة وليست خاصة.

تساؤلات

ونتساءل بهذا الصدد:

هل كان من الممكن أن يتم اللجوء للتقاضي ضد الاتصالات كونها أخلت بالتعاقد مع مشتركيها على تقديم خدماتها، خاصة وأن البعض تكبد خسائر جراء ذلك؟

وبحال تم اللجوء لهذا الخيار القضائي، القانوني والمشروع، هل كان من الممكن أن تستمر الاتصالات بالتعاون مع التربية بهذا الصدد، وبهذا الشكل المضر بالمصالح؟

أليس بالإمكان إيجاد سبل ووسائل تقنية، ربما أكثر حداثة ولكنه مكلف بعض الشيء، غير قطع الاتصالات والنت كنموذج متخلف، خاصة بظل تضافر الجهود بين التربية والاتصالات وسواهما، بهذا الشأن؟

وأخيراً متى سيتم احترام المواطنين ومصالحهم من قبل الجهات الخدمية كافةً، العامة والخاصة، حسب المهام والواجبات المبوبة بموجب القوانين والأنظمة؟

فرصة جديدة لتحمل المسؤولية

بناء على كل ما سبق نتوجه إلى التربية والاتصالات، والحكومة من خلفهما، أمامنا منذ الآن عام دراسي كامل، وقد بات من الضروري أن تتحمل التربية مسؤولياتها بما يتعلق بضبط العملية الامتحانية، بعيداً عن نماذج الابتكارات السهلة والمضرة بمصالح الناس، والمتمثلة بقطع الاتصالات والنت، أو سواها، حيث يمكن إيجاد الحلول التقنية الكافية من أجل منع استخدام وسائل التقانات الحديثة بعمليات الغش الامتحاني، بحال تضافر الجهود مع الجهات العامة المختصة بالمجال التقني.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المشكلة على هذا الصعيد، رغم أهميتها، ربما هي الأصغر على مستوى المشاكل الكثيرة الأخرى، والأكثر تعقيداً، المتعلقة بالتعليم، والسياسات المتبعة فيه بشكل عام.

فهل من الممكن استثمار هذا العام الدراسي من أجل إيجاد الحل المناسب لهذه الاشكالية وسواها؟

أم أن الاضطرار سيدفع المواطنين للمطالبة بحقوقهم المشروعة قانوناً وقضاءً؟!.

التأمين.. بشرى غير سارة

عقدت هيئة الإشراف على التأمين ندوة بتاريخ 2017/8/9، وقد صرح مدير التأمين الصحي بالمؤسسة العامة السورية للتأمين خلال الندوة بأن قطاع التأمين الصحي بحاجة إلى إعادة هيكلة.

■ عادل ابراهيم

وقد بين مدير التأمين الصحي أن العامل في القطاع الإداري لدى الجهات العامة لا يزال يقتطع منه 250 ليرة شهرياً، أي: بمعدل 3000 ليرة سنوياً، في حين أن البدل السنوي له يقارب 16 ألف ليرة، أي: أن المؤسسة تتحمّل تتمة القيمة، ما يستوجب إعادة النظر بالبدل السنوي للعامل المؤمّن عليه.

أرقام

الحديث خلال الندوة تطرق إلى أن مديرية التأمين الصحي في المؤسسة العامة السورية للتأمين تقدم خدماتها لأكثر من 700 ألف مؤمن عليه صحياً، موزعين على 486 جهة حكومية متعاقدة مع السورية للتأمين، ويتم تقديم الخدمات عبر مزودي الخدمة الذين قدروا بـ 8650 بين طبيب ومخبري وصيدلي ومشفى وغيرهم، وقد تم التعريج على الاقتطاع البالغ 250 شهرياً من العامل المؤمن عليه في القطاع الإداري، وبما يعادل 3000 ليرة سنوياً، بأنه لا يتناسب مع البدل السنوي المقابل له والبالغ 16 ألف ليرة، لتظهر المؤسسة على هذا المستوى وكأنها خاسرة في هذا الجانب من قطاعها.

بمقابل ذلك فقد كان هناك رضى من قبل مدير التأمين الصحي على واقع هذا التأمين، حيث وصفه بالممتاز!.

واقع مزر

واقع الحال يقول: بأن قطاع التأمين الصحي تشوبه الكثير من الإشكالات والصعوبات، وخاصة على مستوى المؤمن عليهم من العاملين، بظل تعامل هؤلاء مع الجهات الخاصة، وتغول شركاتها على حسابه ولمصلحتها، بعد أن فسح المجال أماهم للعمل بهذا الحقل التأميني الواسع والمربح، ناهيك عن المشاكل المتعلقة بالتعامل مع مزودي الخدمات من المتعاقدين، الأطباء والمخابر والصيدليات والمشافي وغيرهم، والذين لا يقلون اهتماماً بالجانب الربحي من العملية التأمينية، ولو كانت على حساب مصلحة العامل وصحته أحياناً، بالإضافة لكثير من الصعوبات والمعيقات ذات الطابع الإداري المرتبط بالروتين في هذه الجهة أو تلك، أو في المؤسسة العامة السورية للتأمين نفسها، ولعل هذا الجانب الوحيد الذي تمت الإشارة له على لسان مدير التأمين الصحي بالمؤسسة عندما أشار إلى البطاقة الصحية والمشاكل المتعلقة بها والتي تنعكس سلباً على العامل المؤمن عليه أحياناً، كما لم يغفل وجود حالات من سوء الاستخدام للتأمين الصحي.

إيقاف الخصخصة

بعد ذلك كله بدت الحاجة لإعادة الهيكلة تتمثل لدى السورية للتأمين عبر برمجة إلكترونية جديدة تتناسب مع حجم الخدمات التي تقدّمها مديرية التأمين الصحي بالمؤسسة، وعبر إعادة النظر بالبدل السنوي للعامل المؤمّن عليه!.

في حين أنه من الواجب إعادة النظر بمجمل العملية التأمينية، وإيقاف الخصخصة الجارية فيها، وذلك بمنع القطاع الخاص من التغول أكثر فأكثر على هذا القطاع الواسع والمربح عبر شركات التأمين الصحي الخاصة، التي لا يمكن اعتبارها إلا أنها شركات استثمارية غايتها ربحية خالصة، على حساب المؤمن عليهم وصحتهم، كما على حساب الجهات العامة، وعلى حساب السورية للتأمين نفسها، كجهة عامة مخولة ومختصة بهذا القطاع، والتي من المفترض ألا تكون غايتها ربحية منه، بقدر ما هي خدمية شريطة تغطية نفقاتها، خاصة وأن قطاع التأمين عموماً يعتبر أولاً وأخيراً قطاعاً ذا طابع تكافلي اجتماعي، ولا مَنّ لأي طرف فيه على المشتركين به، فدور المؤسسات بهذا القطاع يجب ألا تخرج عن كونها مؤطرة ومنظمة لهذا الدور الاجتماعي فقط لا غير، فكيف بأن تصبح غايتها التربح على حساب هؤلاء المتكافلين، وضد مصالحهم بالكثير من الأحيان.

كاميرا اللاجئين تغير مهمتها

من سيئ إلى أسوأ هو واقع حال اللاجئين السوريين في المنافي القريبة والبعيدة، وفي المخيمات الحدودية، أو في داخل بلدان اللجوء ومدنها، وفي كل مرحلة تتغير طبيعة تسليط الضوء الإعلامي على معاناة هؤلاء السوريين تبعاً للظرف السياسي.

■ عاصي اسماعيل

هذا السوء المتزايد، والذي يتزايد بشكل أكبر على الموجودين من هؤلاء في المخيمات الحدودية، وخاصة في دول الجوار، على ما يبدو ليس وليد صدفة، بل هو نتاج لجملة من العوامل، أهمها أن هؤلاء دخلوا طور النسيان، وخاصة على المستوى الإعلامي.

ملف استثماري دولي!

من اللحظة الأولى، ومنذ اللاجئ الأول، على هامش الحرب والأزمة السورية وتداعياتها، تم تسليط الأضواء على هؤلاء، مع الكثير من الضخ الإعلامي عنهم، وعن معاناتهم، والصعوبات التي واجهتهم وأجبرتهم على مغادرة بيوتهم ومدنهم وقراهم، مع الكثير من التضخيم أحياناً بغاية الاستثمار السياسي والاقتصادي على حساب هؤلاء، ولمصلحة الدول المضيفة، أو بعض القوى الفاعلة في الحرب والأزمة السورية، حتى أصبح ملف اللاجئين ملفاً استثمارياً دولياً بجدارة، تستثمره كل دولة بالشكل الذي يحقق لها بعض المكاسب والغايات والأهداف، بالإضافة لاستثمار هذا الملف من قبل بعض المنظمات الدولية، وبعض القوى الأخرى، وكل وفقاً لمصالحها وأهدافها.

من تركيا إلى الأردن، مروراً بلبنان وليس انتهاءً بالدول الأوربية ومنظمات الأمم المتحدة، كان ملف اللاجئين السوريين فرصة من أجل جني المكاسب، حيث تم عقد الكثير من المؤتمرات، وسخرت الكثير من الأدوات، بما في ذلك الإعلامية منها على وجه الخصوص، تحت عناوين التشرد والحاجة والمأساة والكارثة، من أجل تأمين الموارد والمساعدات الدولية لهؤلاء، وتأمين سبل معيشتهم في بلدان اللجوء، وقد كان لافتاً عمليات تضخيم الأرقام المتداولة أحياناً، والتناقض بها في كثير من الأحيان، وكل ذلك من أجل تحقيق أكبر مكاسب مادية واقتصادية للدول المضيفة على حساب معيشة اللاجئين الفعلية واحتياجاتهم، ناهيك عن الاستثمار السياسي منقطع النظير من قبل هذه الدول بهذا الملف، حتى أصبح لدى بعضها واحداً من ملفات المفاوضات الدولية، كما هي الحال مع تركيا ومفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي، بالإضافة لكونه من الملفات التي تم استثمارها بشكل كبير على مستوى الأزمة السورية وبعمقها من قبل القوى الفاعلة والمؤثرة فيها، داخلياً واقليمياً ودولياً.

تعبئة واستثمار مضاد!

مؤخراً بدأ هذا الملف يخبو إعلامياً، على الرغم من أن واقع اللاجئين يزداد سوءاً وترديا على المستويات كافة، فقد تدنت معدلات الضخ الإعلامي بهذا الملف، كما لم تعد التغطيات الخاصة به كما كانت عليه سابقاً، لا محلياً ولا إقليمياً ولا دولياً، بالمقابل فقد تزايدت وارتفعت وتيرة الضخ الإعلامي المضاد، حيث لم تعد المشكلة بهذا الملف هي واقع التشرد والحاجة والمأساة والكارثة، بل أصبحت المشكلة في وجود اللاجئين في البلدان المضيفة، وتأثيرات ذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في هذه البلدان، مع بعض التعبئة الإعلامية، المباشرة وغير المباشرة، التي تعزز السلوك العنصري تجاه اللاجئين أحياناً، ولعل ما تم رصده من هذه الممارسات في بعض الدول المضيفة هو جزء صغير من واقع أصبح أكثر مأساوية يعيشه اللاجئون السوريين حالياً في بلدان اللجوء، والدليل الأكبر على ذلك أن غالبية هؤلاء، وخاصة من مازال منهم في المخيمات الحدودية، بات وضعهم أسوأ بكثير، بل ويتزايد هذا السوء يوماً بعد آخر، وخاصة في الفترة الأخيرة، في ظل غياب، أو التغييب المتعمد للإعلام عنهم وعن واقعهم ومعاناتهم المستمرة.

الارتباط بالحل السياسي

ولعلنا لا نجافي الحقيقة إن قلنا أن خبو الملف، بالجانب الإنساني منه، من التداول الإعلامي مرتبط بشكل مباشر بالإيجابيات المحققة على مستوى المضي بالحل السياسي قدماً لمصلحة السوريين دون سواهم، واتفاقات وقف إطلاق النار ومناطق تخفيض التصعيد، في ظل تغير خارطة التوازنات والعلاقات الدولية، وهو ما بات واضحاً وجلياً، حيث لم يعد الاستثمار الدولي بهذا الملف، بجانبه الإنساني، يحقق الجدوى منه، لا على المستوى السياسي ولا على المستوى الاقتصادي بالنسبة للكثير من الدول والقوى الفاعلة بالأزمة السورية، خاصة مع بدء تخفيض المساعدات الدولية التي كانت تجنيها دول الاستضافة، لذلك بدأت محاولات الاستثمار المضاد بهذا الملف، في الدول المضيفة، وخاصة على مستوى التعبئة العنصرية المضادة لوجود اللاجئين، مع الكثير من الإجراءات الرسمية السلبية تجاه هؤلاء في هذه الدول، مع عدم إغفال بعض الدعوات المتضمنة التهويل والتخويف والخشية من عودة اللاجئين إلى بلدهم، كتعبئة مضادة للسوريين أنفسهم، بغاية إطالة أمد الاستمرار بالاستثمار بهذا الملف قدر الإمكان، مع ما يعنيه ذلك من مساع بائسة للتأثير السلبي على الحل السياسي نفسه من هذه البوابة.

لم تعد المشكلة بملف اللاجئين هي واقع التشرد والحاجة والمأساة والكارثة بل أصبحت المشكلة في وجود اللاجئين في البلدان المضيفة

بناء على ما سبق كله يمكننا القول: إن المضي بالحل السياسي لخواتيمه وفقاً للقرار الدولي 2254، والذي فُرِض عنوة تحت ضغط خارطة التوازنات والعلاقات الدولية الجديدة لمصلحة السوريين، وحده الكفيل بمنع الاستمرار بالاستثمار بهذا الملف، وبمعاناة اللاجئين السوريين، كما بمعاناة السوريين، وكارثتهم الإنسانية عموماً، وكلما تم الإسراع بهذا الاتجاه، كلما تسارعت وتائر عودة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم وأرضهم وبيوتهم ومدنهم وقراهم، باعتبار أنّ غالبية هؤلاء مصرون على العودة، منتظرين الفرص السانحة أمامهم من أجل تحقيق ذلك.

مهمات ملحة

يبدو من الضرورة حالياً، وبظل واقع الإيجابيات المحققة عبر الحل السياسي حتى الآن، التركيز على أهمية استكمال اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات مناطق خفض التصعيد، وتوسيعها وتعميقها، عبر تأمين فرص استعادة الحياة لهذه المناطق بأسرع ما يمكن، ولعل ذلك يبدأ اعتباراً من العمل على تكريس حالة الاستتباب الأمني والعسكري فيها، مع إعادة تأهيل البنى التحتية بهذه المناطق، وفتح الطرقات والمعابر، كي تعود الحياة الطبيعية إليها تباعاً، مما يسهل ويساعد على تسريع عودة اللاجئين والنازحين من أبناء هذه المناطق والمدن إليها، كي يقوموا بواجبهم ودورهم بهذا المجال كذلك الأمر، مع عدم إغفال أهمية هذه الإجراءات على مستوى الدفع الإيجابي بمسيرة الحل السياسي وأفقها القادم من كل بد.

فلتان الأسعار «مضبوط»!

صدرت مؤخراً، عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق، نشرة جديدة تحدد أسعار الكعك، والخبز الصمون والسياحي والنخالة، في محافظة دمشق، على أن يسري مفعولها اعتباراً من تاريخ 2017/7/26.

■ مراسل قاسيون

حيث تم تحديد سعر الكغ من الخبز الصمون القاسي بمبلغ 400 ليرة، والطري بمبلغ 350 ليرة، والسياحي بمبلغ 300 ليرة، والنخالة بمبلغ 250 ليرة، أما سعر الكعك فقد حددت النشرة سعر الكغ من الكعك بسمسم بمبلغ 750 ليرة، وبدون سمسم بمبلغ 700 ليرة.

لا أعذار للمنتجين

النشرة الجديدة تتضمن رفعاً للسعر بما يعادل 10% عن السعر المحدد سابقاً تقريباً، حيث كان سعر الكغ من الخبز السياحي مسعراً بـ 275 ليرة، بينما كان سعر الكغ من خبز النخالة مسعراً بـ 225 ليرة، في حين كان الصمون القاسي مسعراً بـ 350 ليرة.

وقد نصت النشرة على أن هذه الأسعار تعتبر حداً أقصى لا يجوز تجاوزه، ويمكن البيع بأقل منه، مع التوجب على المنتجين والباعة الإعلان عن الأسعار بشكل واضح ومقروء، مع التذكير بالعقوبة بحال المخالفة.

وقد تم تحديد الاسعار بموجب النشرة أعلاه بناء على محضر اجتماع تم بمشاركة الجمعية الحرفية لصناعة الخبز والكعك والمعجنات في دمشق وريفها.

ما يعني أن السعر المحدد بالنشرة أعلاه قد أخذ بعين الاعتبار مصلحة منتجي الخبز والكعك، ناحية التكلفة والمواصفة، مع إضافة هامش الربح القانوني، وبالتالي فلا أعذار أمام هؤلاء بعدم التقيد بأسعار النشرة المعتمدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الواقع يشير إلى أن النشرات السابقة تم تجاوز أسعارها سابقاً، علماً بأنه صدرت أيضاً بالتنسيق مع المنتجين عبر الجمعية الحرفية كما هو الحال الآن.

واقع مرير

واقع الحال يقول: بأن الأسعار المحددة سابقاً، قبل صدور النشرة الأخيرة، كان قد تم تجاوزها منذ فترة ليست بالقصيرة من قبل المنتجين والباعة، حيث كان يباع الكغ من الخبز السياحي بـ 325– 350 ليرة، وسعر الكغ من الصمون الطري كان يباع بحدود 400 ليرة، وسعر الكغ من الكعك بسمسم بـ 750– 800 ليرة، وأحياناً يصل إلى 1000 ليرة في بعض المخابز، وقس على ذلك بالنسبة لبقية الأصناف المسعرة، وكل ذلك على مرأى ومسمع الجهات الرقابية في المديرية والوزارة.

أمام هذا الواقع وعلى إثر الرفع بالسعر بحدود 10% الآن، فإن ذلك يعني أن الكغ من الخبز السياحي قد يصل إلى 385 ليرة، وربما 400 ليرة بذريعة «الفراطة»، والكغ من الكعك بسمسم قد يصل لحدود 900 ليرة، وقد يتجاوز 1200 ليرة في بعض المخابز بذريعة إضافة اليانسون أو حبة البركة، ناهيك عن أن خبز النخالة غالباً ما يباع بالرغيف وليس بالكغ، ما يعني ضياع السعر والتسعيرة، نظامية كانت أم غير ذلك.

نشرات مكررة ورقابة غائبة!

لعل ما يبرر ذلك، ويشجع عليه هو الرقابة الغائبة عن الأسعار، سابقاً وحالياً وربما لاحقاً، بظل الاستمرار بنفس الآليات والوسائل المتبعة، وبظل النشرات السعرية المعلنة التي تطالعنا بها مديرية حماية المستهلك في دمشق بين الحين والآخر، والتي تتعلق بالمستلزمات والاحتياجات اليومية للمواطن، سواء نشرات أسعار الخضار والفواكه، أو نشرات أسعار اللحوم والبيض والفروج، أو غيرها من النشرات السعرية الأخرى، البعيدة كل البعد عن واقع الأسعار المتداولة في السوق، بما في ذلك أسعار السورية للتجارة نفسها، التي من المفترض أنها قائمة على مبدأ التدخل الإيجابي لمصلحة المستهلكين في الأسواق.

ليصل المواطن لنتيجة مفادها: أن الأسعار المنفلتة في السوق هي بواقع الحال مضبوطة ورقياً، ولكن يبقى في الذهن سؤال موجه للمديرية المعنية، ومن خلفها للوزارة والحكومة: ما هي فائدة إصدار نشرات الأسعار إن لم تكن أداة إلزام حقيقي في السوق؟ خاصة وأن بمتن كل نشرة هناك كيل من الوعيد بالعقوبة على المخالفات!.

والأهم هو أين ما جرى ويجري من الحديث الرسمي عن تحسين الواقع المعيشي للمواطن بعيداً عن زيادة الرواتب والأجور، والتركيز على البدائل المتمثلة بالأسعار والمواصفة والجودة والكم والعرض والطلب، وغيرها من الذرائع التي طنب الرسميون آذاننا بها، في ظل الاستمرار بنفس عقلية رفع أسعار المواد والسلع والخدمات، مع غياب، أو تغييب، الرقابة على الجودة والمواصفة والسعر في الأسواق؟.

في القامشلي: «لا لإغلاق المدارس..»

نظم المئات من أهالي القامشلي، وخاصة شريحة الطلاب، اعتصاماً بتاريخ 2017/8/6 مساءً، أمام مقر اليونيسيف التابع للأمم المتحدة في المدينة، وذلك للتعبير عن رفضهم للقرار الصادر عن هيئة التربية والتعليم في الإدارة الذاتية القاضي بإغلاق المدارس والمعاهد التعليمية الخاصة.

■ مراسل قاسيون

بالمقابل تم تنظيم اعتصام مضاد، وفي المكان نفسه والزمان نفسه، من قبل الإدارة الذاتية، للمطالبة بإغلاق المدارس والمعاهد الخاصة، الأمر الذي تسبب بالتماس المباشر بين الطرفين المعتصمين، وصل لحدود تبادل السباب والشتائم فيما بينهم، والتهديد المتبادل والاشتباك، انتهاءً بمحاولة اعتقال البعض، ولولا تدخل البعض من العقلانيين والحكماء، الذين استطاعوا ضبط مجريات الأحداث وإعادة التحكم بها، لكان تطور الأمر بشكل سلبي، وبما لا تحمد عقباه ونتائجه.

قرار سلبي

القرار أعلاه كان قد صدر نهاية العام الدراسي المنصرم من قبل هيئة التربية والتعليم في الإدارة الذاتية، حيث فرض بموجبه، بالإضافة إلى الإغلاق، العقوبة بحق كل مدرسة أو مدرس يخالفه، مما كان له وقع سلبي على الطلاب وذويهم في المنطقة، معتبرين بأنه مجحف بحقهم، وخاصة كونه يتعلق بمجمل السياسة التعليمية وأفقها ومستقبلها، مع انعكاسات ذلك على الطلاب والأفق الذي يطمحون إليه، سواء على مستوى استكمال دراستهم، أو على مستوى فرص العمل اللاحقة، التي يمكن أن تتاح أمامهم، علماً بأنه سبق وأن عمدت الهيئة إلى تغيير المناهج المعتمدة رسمياً من قبل وزارة التربية، وأصدرت قرارات بالتعليم باللغة الكردية وفقاً لمناهجها المعتمدة من قبلها في الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، حيث تم تطبيقه في بعض المناطق «عامودا– المالكية»، فيما لم يتم التمكن من تنفيذه على مناطق أخرى، وهو ما تعتزم هيئة التربية والتعليم في الإدارة الذاتية على استكمال تنفيذه لاحقاً.

أبعدوا السياسة عن التعليم

الاعتصام كان تحت شعار «لا لإغلاق المعاهد»، حيث تمت الدعوة إليه عبر وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الطلاب أنفسهم، في دعوة أهلية للتضامن مع الشعار، ومعهم في مطلبهم، بالإضافة لقيام المنظمين بطباعة الدعوة ورقياً لتوزيعها على الأهالي، وإلصاقها في الشوارع الرئيسة في المدينة.

وقد توجه المشاركون بالاعتصام سيراً على الأقدام عبر بعض الشوارع في المدينة، حاملين اللافتات الكرتونية التي كتب على بعضها «أبعدوا السياسة عن التعليم»، في إشارة إلى الحسابات والمصالح السياسية الضيقة، والصراعات فيها وعليها، والتي غيبت مصلحة الطلاب ومستقبلهم عبر هذا القرار، أو سواه من القرارات الصادرة بما يخص العملية التعليمية في المنطقة وأفقها ومستقبلها.

مطلب محق ومشروع

ما جرى يؤكد على ضرورة إعادة النظر بالقرار أعلاه من قبل هيئة التربية والتعليم في الإدارة الذاتية، في ظل تفاعل أساليب الرفض الشعبي له، وخاصة أمام ما شهده الاعتصام والاعتصام المضاد من مشادات وتشابكات، وفي ظل ما شهده من تسعير الخلاف بين الطرفين، مع امكانية استثماره وتحويره بشكل سلبي، بظل بعض الممارسات الانفعالية الشاذة، العفوية أو المدفوعة، من قبل البعض، بالإضافة لكونه مطلباً محقاً ومشروعاً من قبل الطلاب وذويهم.

إن السياسة التعليمية الارتجالية التي تمارسها سلطة الإدارة الذاتية في محافظة الحسكة، تركت آثاراً سلبية كبيرة على مستوى العملية التربوية التعليمية، وهي التي تعاني بالأصل من مشاكل كبيرة بحكم السياسة التعليمية المتبعة رسمياً.

فإذا كانت السياسة التعليمية الرسمية تقتضي الضرورات إعادة النظر بها جملة وتفصيلاً، على مستوى المدخلات والمخرجات والغايات الاستراتيجية، فإنه بالمقابل ما من شك بأن السياسات التي تتبعها الإدارة الذاتية بهذا الشأن ليست هي الحل من كل بد.

جاموس مستورد وعواس مهرب!

لا ندري أية بشرى ساقها معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك للمواطنين مؤخراً، عن قرب وصول كمية من لحم الجاموس من الهند لحساب السورية للتجارة!

■ مالك أحمد

حيث وضح المعاون بأن الكمية المستوردة سوف تبلغ ألف طن من لحم الجاموس، لتكون خطوة تجريبية عبر صالات السورية للتجارة، لتقييم إقبال المواطنين عليها، كونها ستطرح بأسعار تنافسية، وبأنه على إثر هذا التقييم وتقبل الناس سوف يصار إلى استيراد كميات أكبر بشكل دوري، وذلك حسب ما صرح به عبر وسائل الإعلام.

شرعنة وقوننة!

بعد أن كان لحم الغنم البلدي سلعة استهلاكية أساسية على موائد السوريين تاريخياً، ومنذ ما قبل الحرب والأزمة، وفي عام 2007، أصبح لحم الجاموس مشرعن الوجود في الأسواق لحساب بعض المستوردين، بعد أن كان قد غزاها تهريباً لأعوام سابقة، على أيدي المهربين والتجار والفاسدين وسماسرة الاحتياجات الاستهلاكية اليومية للمواطنين واستغلالاً لها، والسبب الرئيس بذلك كان زيادة تصدير الثروة الغنمية من العواس البلدي وتهريبها خارجاً، على أيدي المجموعات نفسها المستغلة آنفاً، وأتباعهم وشركاهم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاعات كبيرة بأسعار اللحوم الحمراء، ولحم الغنم البلدي على وجه الخصوص.

الشرعنة أعلاه ظهرت وكأنها حل «ابداعي» رسمي غايته تأمين الاحتياجات من اللحوم الحمراء على موائد السوريين المُفقرين بأسعار تنافسية، وفقاً لبعض الضوابط الصحية والبيطرية والشرعية، ولكنها تصب أرباحاً في جيوب المستوردين بالمحصلة.

بمقابل ذلك استمرت عمليات التصدير والتهريب للحوم العواس البلدي لخارج البلاد، وحتى الآن ما زالت مستمرة، وكأن الحلول «الإبداعية» لا تجد مكانها رسمياً إلا على حساب المواطن واحتياجاته، ولمصلحة كبار التجار والمهربين والفاسدين ليس إلا؟!.

ارتفاعات غير مسبوقة وفلتان!

ارتفاعات أسعار اللحوم الحمراء، ولحم الغنم البلدي تحديداً، تزايدت خلال سني الحرب والأزمة بشكل غير مسبوق، وترافق معها استمرار التدهور بالوضع المعيشي للمواطنين، على إثر تدني القيمة الشرائية لليرة، وثبات الأجور وتآكلها.

فقد وصل سعر الكغ من لحم العواس البلدي إلى 7000 ليرة في دمشق، وربما أقل من ذلك بقليل في مدن أخرى، ما أدى بالنتيجة للعزوف عن استهلاك هذه المادة تباعاً، أو اللجوء للبدائل المتوفرة منها، لحم العجول والأبقار والدجاج والجاموس، وذلك حسب الإمكانات المادية المتاحة للمواطنين.

ولعل تقطع الطرق الداخلية وأمنها وكثرة الحواجز عليها، كان لها تأثير إضافي على مستوى رفع أسعار هذه المادة بشكل كبير في بعض المناطق، وتفاوت سعرها بين منطقة وأخرى بشكل لافت، بالإضافة لسببي التصدير والتهريب.

المواطن ضحية أوجه عديدة للاستغلال !

مشكلة المستهلكين لم تقف عند حدود ارتفاع أسعار لحم العواس، وخروج هذه السلعة من حيز الاستهلاك تباعاً، بل تعدتها لمشكلة أعقد تتمثل بأساليب الغش والتدليس على اللحوم في الأسواق، لدى القصابين وفي المطاعم ومحلات بيع الفطائر والمعجنات.

فقد تنوعت هذه الأساليب وتفنن أصحابها بإبداع الجديد منها دائماً، وكان لحم الجاموس مصدراً رئيساً في أساليب الغش المتبعة تلك، وذلك نظراً لتوفره وتدني سعره بالمقارنة مع أسعار اللحوم الأخرى، بالإضافة للأساليب الأخرى بالغش المتمثلة بالخلائط من الملونات والبهارات، حتى أن هذه الأساليب لم تقتصر على لحوم العواس لسعرها المرتفع، بل تعدتها إلى لحوم العجول والبقر والدجاج، وخاصة باللحوم المفرومة المعدة مسبقاً للبيع لدى القصابين «السجق- النقانق- الهمبرغر- الكباب- ...»، أو الموردة من قبلهم لمحلات تصنيع المعجنات والمطاعم، كلحوم مفرومة بتعدد مسمياتها، والتي يصعب على المواطنين اكتشافها، بل تصعب هذه المهمة حتى على المخابر الرسمية كذلك الأمر، وذلك بتصريحات رسمية من المعنيين بحماية المستهلك، سابقاً ولاحقاً ومؤخراً، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه وفقاً للقانون والتعليمات، يعتبر اللحم المفروم مسبقاً مخالفة، كما يمنع وجود نوعين مختلفين من اللحوم في المحل نفسه.

المواطنين باتوا عرضة للاستغلال متعدد الأوجه سعر ومواصفة وجودة وربما بعض هذه الأوجه ذات تبعات صحية سيئة.

والنتيجة أن المواطنين باتوا عرضة للاستغلال متعدد الأوجه، سعر ومواصفة وجودة، وربما بعض هذه الأوجه ذات تبعات صحية سيئة، خاصة مع الإعلان على ضبط لحوم فاسدة غير صالحة للاستهلاك البشري بين الحين والآخر، في أماكن وأسواق مختلفة.

تصريحات إعلامية

معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك قال: إن سبب الارتفاعات السعرية لمادة لحوم الأغنام في الأسواق هو انخفاض العرض أمام الطلب، مبيناً أن انخفاض العرض من لحوم العواس يرتبط بحالات نشاط التهريب لهذه الأغنام.

معاون وزير الزراعة بين أن: الوزارة لم تتمكن من تنفيذ إحصاء شامل للثروة الحيوانية أو قطيع الأغنام بسبب الظروف العامة في البلد، لكن تقارير الأمم المتحدة تشير إلى تراجع قطيع الأغنام في سورية بين 30 إلى 40 بالمئة.

الآمر العام للضابطة الجمركية وضح أن: معظم عمليات التهريب تتم عبر الحدود العراقية، حيث يستغل بعض التجار «المهربين» الظروف الأمنية ويعملون على الاتجار بقطيع العواس السوري، بسبب وجود فارق مغرٍ في السعر، والذي يصل أحياناً لأكثر من الضعف.

فأي بؤس، بعد كل ذلك، في أن تصبح احتياجات المواطن محطاً للاختبار والتجريب الرسمي، وكيف يقاس اقبال المواطنين على أي سلعة بظل محدودية الخيارات أمامهم، أو بظل فرضها؟!.

يأس وتيئيس ولا مبالاة!

والحال كذلك، عبر دخول السورية للتجارة على خط استيراد وبيع لحم الجاموس في الأسواق، في ظل الكمية المعلن عن وصولها قريباً، والتوجه الرامي إلى استيراد كميات إضافية بشكل دوري لاحقاً، فيها رسالة مضمنة بفحواها يمكن اختصارها بالنقاط التالية:

الاستمرار بعمليات تصدير العواس البلدي بذريعة تأمين القطع الأجنبي.

يأس من إمكانية وضع حد لعمليات التهريب المستمرة لقطعان العواس البلدي واستنزافها.

تيئيس المواطن من استعادة لحم العواس إلى مائدته، حالياً ومستقبلاً.

فقدان إمكانية السيطرة على الأسواق ورقابتها.

مصلحة كبار التجار والمستوردين والمهربين هي السائدة على حساب مصلحة المواطنين.

الليمون بـ1000 والمنتج خاسر

ليست مفاجأة أن يصل كيلو الليمون في بعض الأسواق إلى سعر 1000 ليرة، في ظل الاستمرار بالسياسات الحكومية نفسها التي لا تَعنى إلا بمصلحة كبار التجار «مستوردين- مصدرين- تجار الجملة»، بعيداً عن مصلحة المنتجين والمستهلكين.

■ سمير علي

جهات متعددة تشاركت، وبرامج عديدة وضعت، ووعود كثيرة أطلقت، وكلها من أجل مواسم الإنتاج الزراعي المتتابعة من الحمضيات، بما يحقق مصلحة المنتجين، وبما يوفر المادة للمستهلكين، بأسعار مجزية للأول ومناسبة للثاني، إلا أياً من ذلك لم ير النور.

الواقع هو الفيصل

فالحديث عن دعم الانتاج الزراعي والمزارعين، وخاصة على مستوى تصريف الإنتاج بأسعار مجزية، تغطي التكاليف مع هامش ربح كفيل بمعاودة الإنتاج، لم يلمس منه المزارع إلا الزبد طيلة السنوات الماضية، ما حدا بالكثيرين منهم إلى استبدال زراعتهم بأصناف ذات جدوى وريعية أفضل، والحديث عن تأمين المواد للمستهلكين بأسعار منافسة لم يكن إلا ذَراً للرماد في العيون، والواقع هو الفيصل، والحكم بين هذا وذاك من طرف والحكومة ووعودها وبرامجها من طرف آخر.

فسعر كيلو الليمون يا سادة يا كرام وصل في أسواق دمشق إلى 1000 ليرة، وفي أسواق حلب إلى 800 ليرة، وفي أسواق طرطوس كان بـ 250 ليرة للأخضر، أما عن النوعية فذاك حديث آخر، حيث تفاوتت النوعية في مختلف الأسواق، بما في ذلك وجود غير الناضج منها، مع وجود بعض الأنواع المخزنة بشكل سيئ من الموسم الماضي، أو المهربة للبيع للمستهلكين بأسعار فلكية.

استغلال مزدوج

الموسم حالياً في بدايته، حيث إن ثمار الحمضيات لم تنضج بعد، وما زال الوقت مبكراً من أجل قطافها، إلا أن واقع الحال يقول: إن بعض المزارعين قد بدأوا بعمليات القطاف المبكر عسى يحققون بعض المرابح الآنية لتغطية بعض من خسائرهم المتوقعة في نهاية الموسم، كما جرت عليه حالهم كل عام، وعلى الرغم من ذلك فهم خاسرون، وذلك لتحكم التجار بالسعر أولاً وأخيراً.

أما على مستوى المواطنين من المستهلكين، فالمادة تعتبر أساسية، وهم على ذلك ضحايا استغلال من قبل التجار والسماسرة والمحتكرين، سواء على مستوى السعر أو النوعية والجودة، في ظل غياب الدور الحكومي الموعود عبر السورية للتجارة، والتي كان من المفترض بأنها مخولة بالاستجرار من الفلاحين والمزارعين، ولديها صالات تخزينية مبردة واسعة، مجهزة فنياً للحفاظ على الثمار والخضراوات من موسم لآخر.

هجرة الأرض والزراعة

منذ أعوام، وفي كل موسم، يقع الفلاح والمنتج أمام مشكلة وتحدي فائض الإنتاج وتغطية التكاليف، الذي لا تتكفل به الجهات الرسمية، ما يوقع المنتج تحت رحمة التجار والسماسرة، إما من أجل تصديره، أو من أجل تخزينه للبيع اللاحق، والبقية يتم التحكم بها عرضاً وطلباً بالسوق من أجل المزيد من جني الأرباح، ولا مانع بالنتيجة من أن يهجر الفلاحون أرضهم وزراعتهم، أو أن يتركوا موسمهم دون قطاف، كونه لم يحقق الجدوى الاقتصادية منه.

في كل موسم يقع المنتج أمام مشكلة وتحدي فائض الإنتاج وتغطية التكاليف الذي لا تتكفل به الجهات الرسمية ما يوقعه تحت رحمة التجار والسماسرة

ولم ننسَ بعد ما جرى بإنتاج الموسم الماضي، وكيف ترك الفلاحون بعضاً منه دون قطاف، كما قام البعض منهم بقطع أشجار الحمضيات في أرضه، وما زالت الآثار السلبية لذلك ماثلة، وستدوم مستقبلاً، حيث يدفع ضريبتها المنتج والمستهلك بآن معاً.

فلا عجب بعد ذلك أن نجد في السوق حالياً بعضاً من إنتاج الموسم الماضي المخزن من قبل بعض التجار، وبعض من المقطوف قبل أوانه وهو أخضر وغير ناضج، بالإضافة للناضج المهرب، مما جادت به إمكانات التهريب والفساد، باعتبار أن الحمضيات ممنوعة من الاستيراد، وهي مقيدة بقرارات رسمية بهذا الشأن.

أرقام

بحسب مدير الزراعة في محافظة طرطوس، المساحة الكلية المزروعة بالحمضيات في المحافظة تبلغ 9341 هكتاراً، وعدد الأشجار الكلي 3,5 ملايين شجرة، منها 3,2 ملايين شجرة في طور الإثمار، ويقدر إنتاج المحافظة الأولي من الحمضيات للموسم الزراعي الحالي بنحو 256 ألف طن من مختلف الأنواع، منها نحو 84,400 طن من الليمون الحامض، و 98,700 طن من البرتقال، و 48,700 طن من اليوسفي، و 24,200 طن من الليمون الهندي.

أمام هذا الواقع الرقمي التقديري للإنتاج، في محافظة واحدة فقط، نتساءل مع المزارعين والفلاحين والمستهلكين منذ الآن عن مصير هذا الموسم، وهل سنشهد طفرة سعرية لاحقة بأسعار الحمضيات خلاله، انخفاضاً أو ارتفاعاً حسب مشيئة كبار التجار والسماسرة، ولمصلحتهم على حساب المنتجين والمستهلكين، أم أن الجهات الرسمية ستتخذ إجراءاتها بما يحقق الإنصاف للمنتجين والمستهلكين، بعيداً عن هيمنة هؤلاء وتحكمهم؟!

الخدمات ناقصة.. حتى في مشروع دمر!

ما زالت المعاناة مستمرة بالنسبة للقاطنين في بعض الجزر في مشروع دمر، وخاصة على مستوى وسائل المواصلات المغيبة عن بعضها.

■ مراسل قاسيون

فعلى الرغم من الكثير من المطالب بشأن تأمين المواصلات للجزر كافة بالمشروع على قدم وساق من العدالة، إلا أن أياً من ذلك لم يتم حتى الآن، وخاصة للقاطنين بالجزر 24 و 16.

مشاكل خدمية

معاناة قاطني المشروع لم تقف عند حدود المواصلات ووسائط النقل، فواقع بعض الشوارع الفرعية أصبح مزرياً من حيث الحفر المنتشرة فيها، ناهيك عن أن بعض هذه الشوارع لم تزفت حتى الآن أصلاً، بالإضافة لاستمرار وجود الأتربة ومخلفات العمار في بعض الأماكن، التي لم تستكمل فيها بعض الجمعيات أعمالها الإنشائية، مع ما تخلفه من أغبرة دائمة صيفاً، وطين شتاءً.

أما على مستوى الإنارة فحدث بلا حرج، فالكثير من الشوارع دون إنارة، رغم علم ومعرفة البلدية، كما أن وضع القمامة من سيئ إلى أسوأ في ظل تهامل البلدية في ترحيل القمامة بمواعيدها بشكل عادل في المشروع، حيث يبدو وكأن هناك جزراً محظية، وجزراً مستبعدة ومنفية من حسابات البلدية، على مستوى الخدمات.

طبعاً مع عدم تغييب مشكلة التدفئة الدائمة، حيث يتم التسارع بجباية الرسوم الشهرية لقاءها، لكن بالمقابل لا يتم التقيد بتشغيل «شوديرات التدفئة»، والذريعة الأبدية المتمثلة بعدم توفر المازوت، أو عدم تقيد البعض بتسديد ما عليهم من التزامات، وهكذا يقع الغالبية ضحية الإهمال، وعدم الالتزام.

صخب وخروج عن حدود الآداب العامة

المشكلة الأهم بالنسبة لقاطني الجزيرة 16 في المشروع تتمثل ليلاً عبر استقطاب المتنزهين إليها من مختلف الأعمال والمشارب والمناطق، والازدحام المصاحب والأصوات الصاخبة وضجيج الأغاني ليلاً، ناهيك عن بعض الممارسات غير المألوفة، والخارجة عن حدود الآداب العامة التي يقوم بها البعض هناك، ناهيك عما يمكن أن يصل للأسماع من عبارات سوقية وغير مهذبة من هؤلاء، وخاصة خلال فترة المساء والليل.

«إعمار البشر لا الحجر» هذا ما يكرره البعض عند حديثهم عن ضرورات المرحلة القادمة في سورية، وأولويات عملية إعادة الإعمار، ليعتبروا أن عملية التنمية يجب أن تركز على الجوانب الاجتماعية قبل الجوانب الاقتصادية ومؤشراتها الملموسة.

أيهما أسبق: البشر أم الحجر؟

بالطبع لا نستطيع القول بأن هذه الجملة غير صحيحة، فالبشر هم الهدف من النشاط الاقتصادي، ولكن الفصل الشكلي الذي يجري بين البشر ونشاطهم الاجتماعي العام وبين المقدرات المادية التي بأيديهم أو التي ليست بأيديهم هو فصل غير علمي، «فالبشر والحجر» لا ينفصلان...

■ عشتار محمود

الكارثة الإنسانية السورية التي تصنفها الجهات الدولية على أنها أكبر كارثة بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كانت قد حملت تأثيرات كبرى على البنية الاقتصادية السورية، إلا أن تأثيراتها المديدة أتت على البنية الاجتماعية، أي على قرابة 20 مليون نسمة انتقلوا من حالة الركود الشكلي للعقود الأخيرة حين كان التدهور الاجتماعي وعدم الرضا يتراكم بعمق وصمت، إلى حالة انفجار الأزمة بمستويات عنف ونزوح ودمار وفقر وتدهور اجتماعي غير مسبوقة.

«رأس المال الاجتماعي» نصف الثروة

تحاول الدراسات الاقتصادية الاجتماعية أن تصنف مستوى الضرر الاجتماعي لسنوات أزمتنا الست، بتوصيف تدهور «رأس المال الاجتماعي»، وتضع له معايير عامة لتقول بأنه قد تراجع بنسبة 30%، بتركيب مؤشرات قياس من مستوى فقدان الثقة والشعور بالأمان لدى السوريين، ومستوى وطبيعة التفكك لمعظم شبكات العلاقات الاجتماعية، وتراجع القيم والأهداف المشتركة التي تربط هذا المجتمع ببعضه البعض «مركز بحوث السياسات– 2017».

حتى أن بعض الدراسات ذهبت لتحدد نتائج رقمية للخسائر البشرية والإصابات المباشرة، والهجرة وتقلص الإنفاق على تشكيل رأس المال البشري ليقدر بأنها تضيف 30% إلى الخسائر السورية كخسائر لرأس المال البشري بالمقارنة مع عام 2010، حيث كان رأس المال الاجتماعي يشكل نسبة 57% من البيانات الدولية لتقدير الثروة في سورية «Hamilton، K. and Nguyen، T. 2017».

ولكن هل ينفصل ترميم تدهور البنية الاجتماعية للمجتمع السوري، عن ترميم البنية الإنتاجية الاقتصادية؟ وإن كان لا بد من وضع أولوية لأحدهما فأيّهما له الأولوية منطقياً؟

بالطبع، من غير الممكن الذهاب إلى عملية إعادة إعمار للاقتصاد السوري، ووضع نموذج وخطة رقمية وتفصيلية، وسط تغافل عن ظواهر اجتماعية هامة كالأمية والتهميش والفقر، دون أن نلحظ واقع أن نصف جيل أطفال الأزمة لا يجيدون القراءة، بينما النصف الآخر معظمهم يتعلم صباحاً ويعمل مساءً، وآخرون يتعلمون في خيم نزوح، أو في الصفوف المكتظة، ويتلقون تعليمهم من مدرسين مثقلين بالسعي وراء رزقهم الذي لا تؤمنه أجور التعليم العام، وضمن مؤسسات تربوية أصبحت تحتاج لعملية تغيير جذرية من كافة النواحي.

ولا نستطيع أن «نعمّر الحجر» دون الأخذ بعين الاعتبار أن القوى العاملة التي بعمر العمل يتناقص عددها سنوياً بنسبة 2% أي حوالي ربع مليون كل سنة، وأن 78% من الشباب عاطلين عن العمل، ومعظمهم يقتاتون من الانخراط في نشاط الحرب العسكري، أو الاقتصادي، ما يعني أن مرحلة مراكمة الخبرات والمعارف لغالبية الشباب السوري مشبعة بخبرات العنف وبقيم النشاط الاقتصادي غير الشرعي.

فكيف تستطيع أن تبني اقتصاداً قوياً بشعبٍ متعبٍ... حرفياً! بأكثر من 13 مليونَ فقراء بالمطلق، وقرابة 7 مليون تحت حد الأمن الغذائي أي لا يأكلون ما يكفي لاستمرارهم بشكل سليم ويعتمدون على المساعدات؟!

لا يمكن أن نقول البشر قبل الحجر لأن إعادة بناء الفرد والمجتمع السوري تحتاج للأسس المادية الكامنة في الإنتاج وطريقة توزيعه

ما هو فوق مرتبط بما هو تحت!

البنية الاجتماعية محكومة بالتفسخ طالما أن أهم محددات بناء الإنسان الفاعل كالتعليم والعمل بل والغذاء الضروري هي حقوق مسلوبة، وهي مسلوبة لأسباب ترتبط بالحرب، ولكن إذا حددنا أكثر فالأسباب ترتبط بظروف الإنتاج والتوزيع خلال الحرب، فنحن لا نأكل كفاية ولا نمتلك حقنا بالعمل، وحقنا بتعليم أطفالنا عوضاً عن تشغيلهم، لأن الإنتاج الاقتصادي متدهور والدخل الناتج لا يكفي حاجات السير للأمام وهذا من جهة، ومن جهة أخرى، لأن الدخل القليل الناتج يوزع بطريقة جائرة تثري أقلية مالكة وتفقر أغلبية عاملة.

إذاً، لا نستطيع أن نرمم رأس المال الاجتماعي ونعيد الشعور بالثقة والانتماء، ونعزز الفاعلية الاجتماعية والسياسية ونصحح العلاقات الاجتماعية: العائلية والمؤسساتية والقانونية وغيرها، ونرمم كل التشوهات التي طالت بنية المجتمع السوري أو ما يسمى بنيته الفوقية... دون أن تكون أسس بناء الإنسان المادية متوفرة، أي دون أن نتيح السبل المادية للعيش الكريم والتقدم للجميع.

هذه الأسس المحددة والتي نسميها البنية التحتية للمجتمع متمثلة بالإنتاج من جهة، وبطريقة تملكه وتوزيعه من جهة أخرى، أي بالعلاقات الاجتماعية الإنتاجية: أي من يملك الإنتاج؟ وكم يأخذ؟ وكم يعطي الآخرين؟ وهل تسمح علاقات الملكية والتوزيع هذه بالتقدم؟ فإذا بقيت الصناعة هامشية والزراعة ريعية والنقل متخلف والطاقة مقننة ومنهوبة، وبقيت بالمقابل المصارف والتجارة والخدمات منتعشة كما قبل الأزمة فلن يتطور الإنتاج وتزداد الثروة المادية الحقيقية. وإذا بقيت الأرباح تحصل على كل الغلة وتلقي الفتات للأجور، وتعطي حصة هامة لشركاء الغرب الاقتصادي عبر تهريب رؤوس الأموال وعبر التجارة غير المتكافئة وعبر إغراء المستثمرين وتدليلهم، فإن الناتج القليل الناجم سيبقى منهوباً وتبقى أسس البنية التحتية مهزوزة، وتؤدي لفقر وبطالة وأمية أوسع، وبالتالي انتماء وأخلاق وقيم أقل...

لا إعمار البشر قبل الحجر صحيح، ولا العكس صحيح... ولكننا نستطيع القول بأنه لا يمكن إعادة بناء الفرد والمجتمع السوري وتعزيز دور رأس المال الاجتماعي دون أن نضع حجر الأساس لحياة كريمة: بتطبيق نموذج اقتصادي وخطة وأهداف رقمية تضمن إنجاز مهمة الغنى والتقدم للجميع سريعاً، أي تركز على أجدى وأوسع إنتاج، وتمنع استئثار البعض بالعوائد وحرمان الأغلبية.

ولا يمكن بالمقابل أن ينجح تطبيق هذا النموذج التحرري ما لم يوضع نصب الأعين تحرير حماته والمدافعين عنه، أي الأغلبية المحرومة، أولاً بالوصول إلى وقف العنف، وثانياً بوضع أهداف سريعة لانتشالهم من الفقر والأمية والبطالة والتهميش ضمن خطة إعادة الإعمار، لأن هذا شرط استعادتهم للثقة والانتماء ولبناء القيم المشتركة والعلاقات الاجتماعية والسياسية على أساس الدفاع عن التقدم، لا الهروب من المحرقة كما كان الظرف خلال سنوات الأزمة...

توزيع الكهرباء: عشرون عاماً إلى الوراء!

لم تتضرر البنى التحتية للكهرباء في سورية كثيراً، وتحديداً محطات التوليد، لكن رغم ذلك، وبحسب المؤشرات التنموية والاقتصادية المرتبطة بالكهرباء، فقد عدنا عشرين عاماً إلى الوراء...

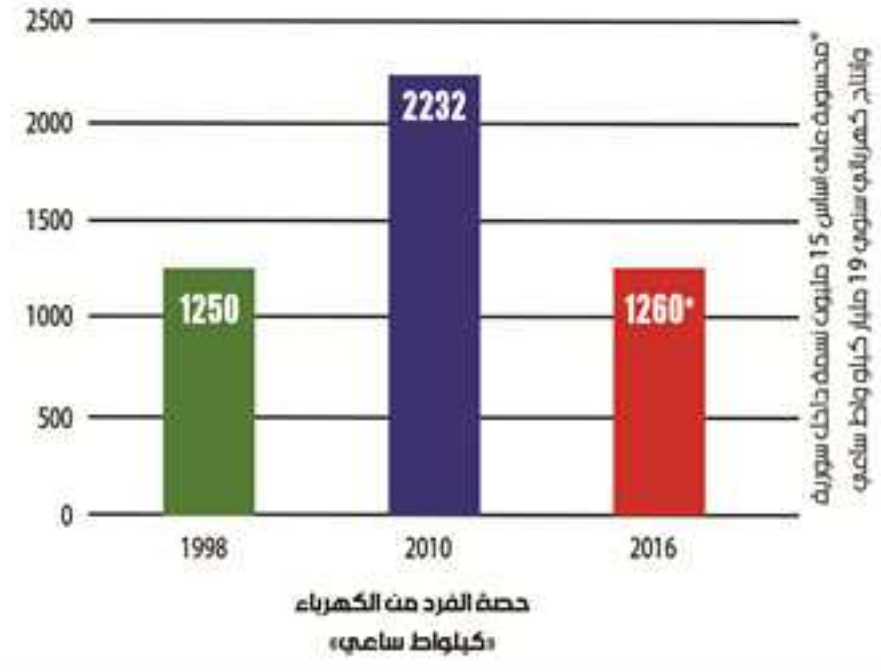

%44

نسبة تراجع الحصة الوسطية للفرد من الإنتاج الكهربائي خلال الأزمة

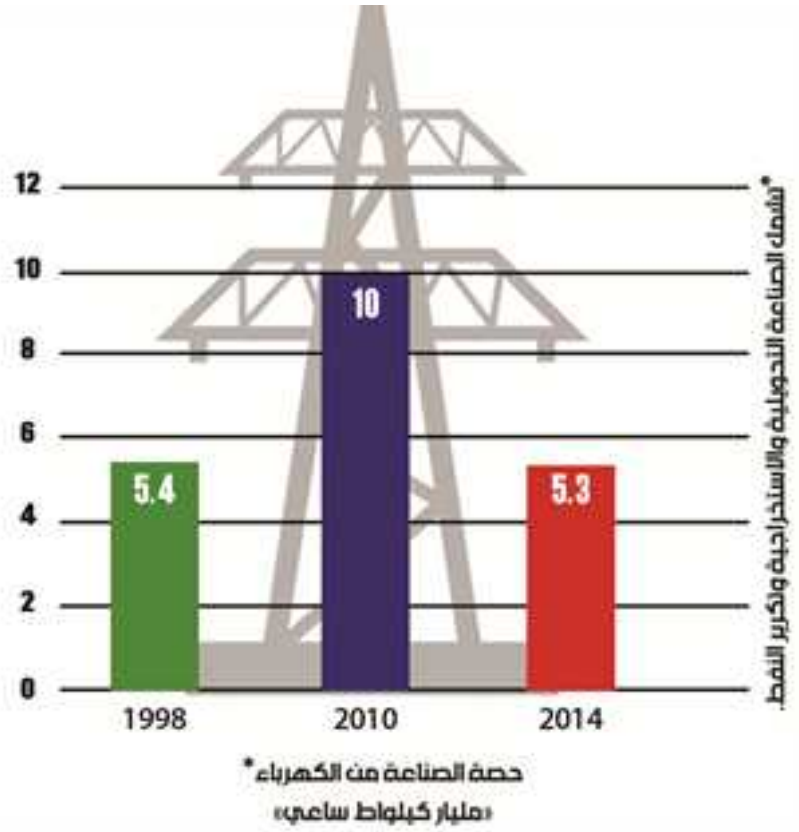

استهلاك الكهرباء في مجال الصناعة

لا تنشر وزارة الكهرباء في تقاريرها السنوية توزيع الكهرباء على جوانب الاستهلاك الأساسية ولكن بيانات من منظمة الطاقة الدولية iea بينت حصة الصناعة السورية من الكهرباء المنتجة حتى عام 2014.

%47

نسبة تراجع الاستهلاك الصناعي خلال السنوات الثلاث الأولى من الأزمة.

الاستهلاك الإنتاجي للكهرباء

مقارنة حصة كل من الصناعة والزراعة من إجمالي الإنتاج في سورية وفي دول إقليمية مثل تركيا وإيران يشير إلى حصة الإنتاج الضعيفة من الكهرباء السورية.

حصة القطاع الإنتاجي في كل من تركيا وإيران من الإنتاج الكهربائي تبلغ 40% بينما في سورية لم تكن تتعدى 21%

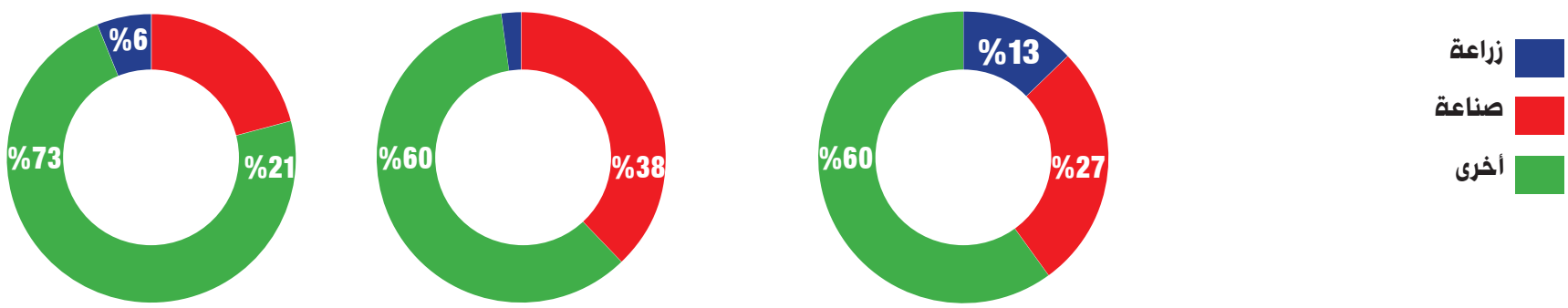

بعض الخلفيات الاقتصادية للسياسة التركية

يتساءل الكثيرون عن الدور التركي اليوم في الأزمة السورية، وللإجابة على مثل تلك التساؤلات، علينا أولاً: أن نفهم مجمل التناقضات الداخلية التي تعيشها تركيا، وثانياً: علينا أن نحدد الموقع التركي ضمن خارطة التوازنات الدولية المتغيرة اليوم، لنستطيع أن نحدد ماهي مصالحها وأية سياسات وتوجهات تخدم تلك المصالح، وبالتالي نستطيع أن نمتلك المحددات الجوهرية لتكوين صورة أكثر موضوعية عن خلفيات الموقف التركي..

■ ديمة كتيلة

وبعيداً عن الداخل التركي، سنحاول هنا الإشارة إلى المستجدات الجارية في العلاقات الاقتصادية التركية مع روسيا وجيرانها الأوروبيين، فالموقع الجغرافي لتركيا في آسيا ووجود جزء من أراضيها في منطقة البلقان الأوروبي، بالإضافة إلى إطلالتها على عدة مسطحات مائية مثل البحر المتوسط والبحر الأسود وبحر إيجة، يجعل الدور الجيوسياسي التركي مفتاحياً ضمن تغير موازين القوى الجاري حالياً ..

الطموح التركي والطاقة

يشكل مشروع خط غاز السيل الشمالي 2 لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا قضية أساسية في هذا السياق، فجزء من خط أنابيب الغاز سيمر عبر تركيا. الضغط الأوربي المدعوم من واشنطن على بلغاريا في عام 2014 لمنع وصول خط غاز السيل الشمالي إلى ميناء بورغاس البلغاري دفع روسيا إلى بدء مفاوضات مع تركيا بشأن البديل التركي. كما أن مشروع العقوبات الأمريكية الأخير والذي يستهدف الشركات الأوروبية المستثمرة في المشروع، دفع روسيا إلى تسريع أولوياتها في استكمال بناء الجزء التركي من خط أنابيب الغاز، والممتد من محطة ضخ الغاز التي تم إنجازها بالفعل بالقرب من أنابا جنوب روسيا، والذي سيعبر البحر الأسود، وبالتالي تركيا إلى بلغاريا وربما إلى الحدود اليونانية تفادياً للعقوبات. ومن هنا: سيكون على الدول الشرائية التعاقد على خطوط الأنابيب الخاصة بها وبناؤها لاستخدام الخط التركي والذي هو قيد التشغيل حالياً في مقدمة الخطة، حيث أنجزت شركة غاز بروم الروسية منذ شهر أيار حوالي 15 ميل من خط الأنابيب تحت البحر الأسود. وهو إحدى خطي الغاز الأساسيين والذي سيتم افتتاحه في آذار 2018، والثاني في 2019، ومن المقدر أن تصل الطاقة الإنتاجية السنوية لكل منهما إلى 15,75 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، أو ما مجموعه 32 مليار متر مكعب لكليهما، وهو ما نسبته 7% من حاجة أوروبا للغاز المقدرة بحوالي 447 مليار متر مكعب في 2016.

إن إعلان دول مثل هنغاريا، بلغاريا وصربيا مؤخراً عن عزمها توقيع اتفاقيات مع تركيا لنقل الغاز الروسي عبر الخط التركي، هو ما دفع أردوغان في مؤتمر النفط العالمي الذي عقد يومي 9 و11 تموز في اسطنبول، إلى القول بأن تركيا الفقيرة بمصادر الطاقة، تهدف إلى أن تصبح مركزاً للطاقة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.

العلاقات الاقتصادية والتعاون المتبادل بين الروس والأتراك اليوم تتم على مستوى قطاعات حيوية ومتقدمة

مصالح روسية-تركية متبادلة

من ناحية أخرى اختارت الحكومة التركية مجموعة روساتوم الروسية لبناء أول محطة للطاقة النووية لها، وهي محطة أكويو النووية، مع أربعة مفاعلات بالقرب من البحر المتوسط في جنوب تركيا. ويجري بناء الوحدة الأولى التي تبلغ تكلفتها 20 بليون دولار، من قبل اتحاد روسي تركي مع مجموعة بناء تركية، والتي ستبدأ العمل في عام 2023.

وتجدر الإشارة هنا إلى تأكيد الرئيس التركي أردوغان مؤخراً على عقود بقيمة 2,4 مليار دولار لشراء وحدات من أنظمة الدفاع المضاد للطائرات الروسية S-400 المتقدمة، على الرغم من الجهود التي بذلتها الإدارة الأمريكية والناتو لوقفها، واختيار نظام الباتريوت الأمريكي كبديل.

أي: أن العلاقات الاقتصادية والتعاون المتبادل بين الروس والأتراك اليوم تتم على مستوى قطاعات حيوية ومتقدمة مثل الطاقة والأمن. مما يعني أن المنافع الاقتصادية والجيوسياسية التي تستطيع أن تحققها تركيا من الصعود الروسي هو ما يفسر التقارب الروسي- التركي، والتحول ربما في الموقف السياسي.

هناك تحول يجري اليوم، ليس فقط في تركيا، بل أيضاً عبر كامل منطقة البلقان. فالحدود الجيوسياسية الجديدة للبلقان تتبلور وتدفع باتجاه عملية فرز داخل الاتحاد الأوروبي، بين دول أكثر تشدداً وارتباطاً بالمنظومة الأمريكية، وبين دول أوروبية أخرى أكثر براغماتية وحرصاً على مصالحها الاقتصادية والأمنية من الدفاع عن القوة الأمريكية المتراجعة والمفلسة، لذلك فهي تسعى للبحث عن مصالح لها في الشرق، والمعبر التركي هو أحد بوابات أوروبا نحو الشرق..

■ هوامش:
Turkey، Russia and Interesting New Balkan Geopolitics، Global Research.

روسيا على طريق فك ارتباطها بالدولار

أعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، أن موسكو ستكثف الجهود لتقليص اعتمادها على منظومات الدفع الأمريكية وعلى الدولار كعملة تداول، وعلى استبدال الواردات كضرورة ملحة.

وإذا كان الحد من الاعتماد على الدولار هو ضرورة عالمية اليوم مع تسارع الأزمة الاقتصادية وارتباطاتها المالية والنقدية، فإنه يعتبر فعلاً ضرورة ملحة للروس تحديداً مع استمرار الولايات المتحدة الأمريكية فرض عقوبات جديدة عليهم. فقد صدق مؤخراً الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على قانون يتيح فرض قيود جديدة على البنوك وقطاعات الطاقة الروسية، وسيعاقب القانون أيضاً الأفراد الذين يستثمرون بمبلغ يزيد على 5 ملايين دولار سنوياً، أو بمبلغ مليون دولار في المرة الواحدة، في مشاريع خط أنابيب تصدير الطاقة الروسية أو تزويد مثل هذه المشاريع بالخدمات أو التكنولوجيا أو دعم المعلومات.

يذكر أنها ليست المرة الأولى التي تعلن فيها روسيا عن موقف اتجاه فك ارتباطها بمنظومة الدفع الأمريكية، ففي عام 2014، وبعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن عقوبات ضد روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية أدت إلى توقف نظام الدفع الدولي ماستركارد عن خدمة العملاء في سبعة بنوك روسية دون سابق إنذار، جاء الرد الروسي بإنشاء نظام دفع وطني مدعوم من النظام المصرفي في البلاد، وبالتالي تم إنشاء بطاقة الدفع باسم مير عام 2015. كما أنه في أوائل شهر تموز الماضي، وافق الرئيسان الروسي والصيني على مواصلة المشاورات حول الاستخدام الواسع للعملات الوطنية في المدفوعات والاستثمارات المتبادلة.

بالإضافة إلى مفاوضات حول استخدام العملات الوطنية في التجارة الثنائية مع كل من الهند وإيران وتركيا.

إن فك الارتباط بالدولار اليوم وإيجاد بدائل عالمية للدفع، هو أمر ضروري ليس فقط لحماية اقتصادات الدول والحد من تبعات الأزمة الاقتصادية، بل أيضاً للحد من السيطرة الأمريكية، وهو ما أشار اليه ريابكوف بأن الولايات المتحدة تستخدم سيطرتها على المنظومة النقدية والمالية للضغط على الشركات الأجنبية، بما فيها الروسية. وشدد نائب وزير الخارجية أنه «في حال لم يتم تقليل الاعتماد على النظام المالي الأمريكي، فإن روسيا ستقع في الشرك، وهذا بالضبط ما تريده الولايات المتحدة».

المستوردات تزداد بنسبة 30%

تداولت وسائل الإعلام المحلية معلومات عن تقرير أصدرته مديرية التجارة في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ بداية العام الحالي ولغاية نهاية شهر حزيران، ويتضمن التقرير بيانات حول الإجازات والموافقات الممنوحة.

بلغت قيمة الإجازات والموافقات الممنوحة حتى شهر حزيران حسب المعلومات نحو 2،1 مليار يورو، أي: حوالي 2،4 مليار دولار. وبالعودة إلى عام 2016 نجد أن قيمة المستوردات حتى نهاية العام بلغت حوالي 3،3 مليار دولار، وكمؤشر تقريبي نستطيع القول بأن: قيمة المستوردات خلال نصف عام في 2016 بلغت حوالي 1،6مليار دولار، وبالتالي نستطيع أن نقدر أن ميل الاستيراد هو في ارتفاع لهذا العام بنسبة 30% تقريباً، الأمر الذي تشير إليه أيضاً المعلومات المنشورة حول الوسطي اليومي للإجازات والموافقات الممنوحة للقطاع الخاص خلال النصف الأول من العام الحالي، والمقدرة بـ 17،5 مليون يورو مقارنة بحوالي 14،2 مليون يورو في 2016، أي: بارتفاع قدره 23% تقريباً.

وبخلاف الاتجاه العام للمستوردات خلال العامين السابقين، والذي شهد انخفاضاً، فإن الارتفاع في هذا العام ينذر باحتمال تراجع مؤشرات التجارة الخارجية، إلا إذا كان ارتفاع المستوردات قد قابله ارتفاعاً في الصادرات أيضاً، إلا أنه حتى الآن لا يوجد أية بيانات رسمية حول قيمة الصادرات خلال النصف الأول من هذا العام. بالمقابل فإن عدد الإجازات الممنوحة للقطاع العام بلغت ما نسبته 54% من مجمل الإجازات الممنوحة للقطاعين خلال الفترة نفسها.

أما أهم المواد التي استوردها القطاع الخاص خلال النصف الأول لهذا العام والتي تشكل مجتمعة ما نسبته 27% فقط من إجمالي المستوردات فتتضمن: الذرة الصفراء العلفية– صفائح ولفائف الحديد– قطع التبديل ووسائل الإنتاج– بذور فول الصويا– المواد الأولية للصناعة الكيمائية.

توزع مستوردات القطاع الخاص في النصف الأول من 2017

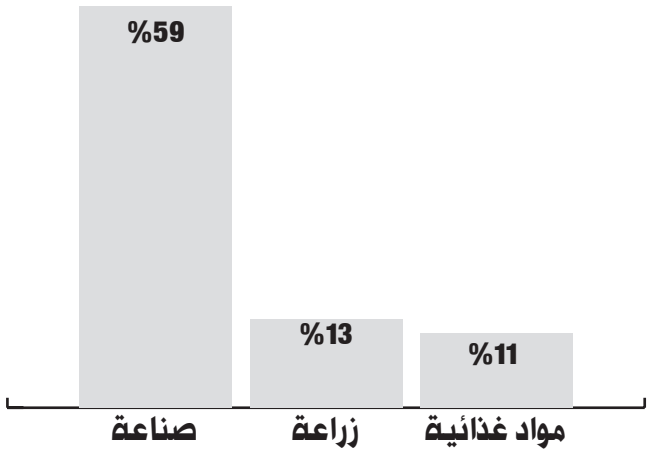

70% من الاستثمار الجديد في طرطوس والسويداء

قرابة 6 مليون سوري نزحوا داخل البلاد، جزء هام منهم بقوا في محافظاتهم وجزء آخر انتقل إلى محافظات أخرى...

تقديرات دولية تشير إلى أن الانتقال من محافظة لأخرى لا يرتبط فقط بالأوضاع الأمنية، بل يرتبط باللحاق بفرص العمل القليلة المتبقية. فالاستثمار بدوره ينتقل نحو المناطق الأكثر أمناً واستقراراً، ويلحق به عماله. فعلى سبيل المثال فإن محافظات مثل السويداء وطرطوس اعتبرت في عام 2015 مناطق حيوية استثمارياً، حيث أنها جذبت أكثر من 70% من الاستثمار الجديد في عام 2015، بينما كانت هذه المناطق من أقل مناطق الجذب الاستثماري عام 2010، بنسبة 11% فقط.

من تقرير «the toll of war– 2017»

زائد ناقص

قمح أقل في 2017!

مع انتهاء موسم الحصاد في أغلب المحافظات، بلغت كميات القمح المستلمة في المؤسسة العامة للحبوب حسب آخر رقم معلن 290 ألف طن، أي: بانخفاض يصل إلى مئة ألف طن، وبنسبة 25% تقريباً عن الكمية المستلمة في العام الماضي والبالغة 390 ألف طن، في حين، ومع بداية موسم الحصاد أشارت التقديرات، حسب تصريحات رسمية لوزير الزراعة، أن 1،1 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي لا تزال قيد الإنتاج في سورية، قد زرعت بالقمح في موسم العام الحالي، ومن هذه المساحات فإن الإنتاج المتوقع لموسم 2017 قد يبلغ 2،17 مليون طن! أي: أن الوقائع جاءت أقل من التقديرات الرسمية بكثير..

خبز أقل..

خفضت وزارة التجارة الداخلية مخصصات المخابز الاحتياطية من مادة الطحين بنسبة 30%، وخفضت ساعات عملها إلى فترتين عوضاً عن ثلاثة. سينخفض الإنتاج من 20 ألف طن شهرياً إلى 14 ألف، حتى اليوم لا ترى الحكومة أنها مضطرة إلى تبرير أو حتى الإعلان عن هذا التخفيض في كميات الإنتاج بمقدار الثلث تقريباً!

النسيجية توضح قلة الإنتاج

بلغت قيمة إنتاج المؤسسة العامة للصناعات النسيجية خلال النصف الأول من العام الحالي حوالي 5،4 مليار ليرة، بينما كانت الخطة الإنتاجية للفترة ذاتها تقدر بـ 19،9 مليار ليرة، أي: أن ما نفذ من الإنتاج هو 27% فقط من الخطة. وحسب المؤسسة، فإن هناك توقفات حدثت في الشركات العاملة خلال الفترة نفسها، أدت إلى تراجع الإنتاج بقيمة 14،9 مليار ليرة، أي: أنه لو تم العمل بشكل كامل فإن نسبة التنفيذ ستكون بنسبة 102%، وسبب هذه التوقفات حسب المؤسسة تعود إلى انقطاع الكهرباء بقيمة 5،6 مليار ليرة، وعدم توفر المادة الأولية بقيمة 5،8 ليرة، وغياب عمال الإنتاج بقيمة 3،5 مليار ليرة.

وجدتها

■ د. عروب المصري

تجاوز عتبة الدرجتين الكارثية

تظهر دراسة جديدة أنه من غير المرجح أن ترتفع درجة حرارة العالم أقل من درجتين مئويتين. وتعد هذه العتبة مؤشرًا على بعض التغييرات الكارثية لشكل الحياة على الأرض.

تمر الأرض حاليًا بنقطة حرجة في تطورها، وعندما يتعلق الأمر بتغير المناخ يبدو أننا وصلنا إلى نقطة اللاعودة، أو نأمل على الأقل أنها النقطة التي يشار إليها عادة «بالنقطة الفاصلة». فوفقًا لدراسة أخيرة نُشرت في دورية نيتشر كلايمت تشينج، من غير المرجح أن ترتفع درجة حرارة الأرض أقل من درجتين مئويتين بحلول العام 2100.

وتعد هاتان الدرجتان مؤشرًا مهماً للاحترار على المستوى العالمي. ففي عام 1977 اقترح عالم اقتصاد من جامعة يال أن يكون ارتفاع درجتين مئويتين العتبة في قياس التغير المناخي العالمي. إن تجاوز هذه العتبة سيغير من شكل الحياة الذي نعرفه على الأرض. من الأمور المتوقعة ارتفاع مستوى البحار، وانقراض واسع للعديد من الأنواع، وأزمات جفاف فائقة، وتزايد الحرائق في الغابات، وأعاصير شديدة، وتناقص المحاصيل والمياه العذبة وذوبان الجليد القطبي. وتبنت اتفاقية باريس للمناخ هذه العتبة عند صياغة شروطها، ووضعت ارتفاع قدره 1،5 درجة مئوية كالعتبة الهدف.

وقد يكون الواقع أسوأ من ذلك: إذ تظهر دراسة جديدة أن هناك احتمالية بنسبة 90 بالمئة لارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجتين، ما يجعل الارتفاع الكلي يصل إلى 4،9 درجة مئوية. يقول الباحث الرئيس أدريان رافتري أستاذ العلوم الإحصائية وعلم الاجتماع في جامعة واشنطن «يتوافق تحليلنا مع تقديرات سابقة، إلا أنه يجد أن التوقعات المتفائلة غير مرجحة الحصول. فنحن أقرب إلى الهامش مما نظن.»

من المتوقع أيضًا أن ترتفع نسب الوفيات الناتجة عن مسببات وآثار ارتفاع درجات الحرارة العالمي، وتقدر منظمة الصحة العالمية أنه يمكن عزو 12،6 مليون حالة وفاة إلى التلوث فقط. ويتوقعون أيضًا أن تغير المناخ سيكون مسؤولًا بين عامي 2030 و2050 عن زيادة عدد الوفيات بمقدار 250 ألف حول العالم.

لا يزيد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية باريس التفاؤل أيضًا، إلا أن العديد من الدول يتابعون الالتزام بما تخلت عنه الحكومة الأمريكية. فعلى الرغم من الأمل الضئيل في تجنب تجاوز عتبة الدرجتين مئويتين، إلا أنه يوجد أمل أننا نستطيع العمل والتعاون معاً من أجل تغيير النظام العالمي الذي أوصلنا إلى هذه الحال.

aroub@kassioun.org

صورة المستقبل في حوار السياسة والعلم

■ محمد المعوش

أبرَز ماركس وبشكل أساس في كتابه «رأس المال»، أن تمايز «ذكاء» الإنسان عن أنواع «ذكاء» كائنات حية أخرى بأن الإنسان يرسم صورة غاية نشاطه في «رأسه»«وعيه» مسبقاً، ويكون نشاطه تحقيقاً لهذه الصورة- الهدف المحدَّد لطابع النشاط ووسائله بعيداً عن الشكل الآلي للممارسة.

وهذا التمييز يرتبط بحركة الوعي بشكل عام، وبأهداف الإنسان ككل، فغياب وجود الهدف أو وضوحه ينعكس تعطلاً وبأحسن الأحوال تخبطاً للنشاط الإنساني.

الدماغ كحامل مادي للعمليات العقلية

تطوير هذه النظرة حول حركة الوعي الإنساني تم بشكل متبلور لاحقاً، وتحديداً من قبل مؤسس تيار النفس-عصبيات والنفس-فيزيولوجيا في الاتحاد السوفييتي «ألكسندر لوريا»، الذي درس العمليات-الوظائف العقلية العليا والدماغ كحامل مادي لهذه العمليات واضطرابات الدماغ والوعي، وذلك استكمالاً لأعمال المدرسة الثقافية-التاريخية التي أسسها فيغوتسكي سابقاً.

ومن مساهمات لوريا هي النظرة إلى سلوك الإنسان الإرادي وحركة الوعي القصدية أو«التَوَقّعية»، أي: سيرها زمنيا تجاه المستقبل، وما هو قادم في المستقبل، ومجمل ما يعنيه ذلك من عمليات عقلية ونفسية تسير في طريق الزمن القادم.

انهيار الحلم الرأسمالي والوعي

الأزمة الرأسمالية وانسداد أفقها التاريخي انعكس وينعكس على مستويات الفكر والثقافة والوعي بالمعنى التاريخي، وما تم الترويج له من أهداف ليبرالية عن الحلم الذاتي بمختلف أشكاله ومضامينه.

من وجهة نظر «لوريا» لحركة الوعي «التوقعية» فإن انهيار صورة المستقبل «الوهمية» التي وعدت بها الرأسمالية الإنسان يعني انهيار هدف الإنسان، حتى لو كان الهدف وهمياً، والمقصود بالهدف صورة المستقبل ونمط الحياة ككل، ما يعني تعطل وانهيار ما يمكن أن يكون عامل تماسك الوعي وسياقه ومجراه، وبالتالي تفككه وتخطبه على أرضية الفكر المحصور بالسائد.

الخوض في معاني هذا الانهيار في الوعي ضروري لوعي مزاج الناس وتناقضاته وتطلعاتها بناء على معاناتها في هذا الفراغ الحياتي المستقبلي والاغتراب الحاضر اليومي، ولكنّ تركنا هذه المعاني، والتوسع فيها من أجل بلورتها في قضايا برنامجية ملموسة لاحقاً، ستكون الإشارة هنا إلى ضرورة هذا التوسع في ذاته.

هذا الربط المباشر بين حركة الوعي والسياسة واللحظة التاريخية ضروري لسبب موضوعي هو بروز هذا التناقض اجتماعياً وعدم انحصار عملية التغيير بالمطالب المادية «الجسدية» للناس، وإن كانت حالياً الحرب كمسيطر على فضاء الخطاب في العديد من دول المنطقة، ولكن هذا السياق في الأزمة المستقبلية عالمي لا ينحصر في الدول التابعة والطرفية فقط.

قوى التغيير وبناء صورة المستقبل

إذا كانت دينامية الفكر السائد تفكيكية فإن دينامية فكر التغيير بالضرورة هي توحيدية، اجتماعياً وكذلك على مستوى الوعي، ما سيماسك بدوره النشاط الإنساني وانتزاعه من دائرة التخبط وتبعاتها.

هذا يعني مسؤولية قوى التغيير أن تقدم تصورها المستقبلي لمجتمعاتنا ليس في مفهومها العام النظري فقط، بل أيضاً في انعكاس هذا التصور على حياة الناس اليومية معنوياً في نمط حياتها، أو ما يمكن تسميته الحلم الجديد أو «الحلم الواقعي» نقيضاً للحلم الوهمي الليبرالي.

هكذا نمد الوعي العام بمضمون جديد بديلاً عن المأزوم الراهن، ما سيمكنه ليس فقط من استعادة توازنه وتماسكه البنيوي، بل أيضاً في إشراكه وربطه في الحركة التاريخية التي سيصنعها هو نفسه.

هذه الصورة المستقبلية ستكون التلاؤم مع الحاجات الفعلية للقوى الاجتماعية عامة، والمقهورة كذلك، وستكون أيضاً سقف صراع الأفراد اليومي من أجل العدالة والتنمية الشاملة التي ستجد في هذه الصورة المستقبلية للنمط الاجتماعي المنشود المعاني التي يضج العالم اليوم بالسؤال عنها، فحتى الفكر الغربي الاكاديمي والعلمي اليوم بدأ يطرح أسئلة عن أزمة معنى الحياة وفشل المعاني المعممة، كالسعي للمال أو السلطة أو النجاح المهني حسب دراسات جديدة يمكن تخصيص مواد حولها لاحقاً.

العلم السياسي والمرحلة الراهنة

المرحلة الراهنة في تعقيدها وفي موقعها التاريخي حاملة لنهاية عصر رأس المال حسب موقف بدأ يحتل موقعاً جدياً في الفكر السياسي عالمياً، هذه المرحلة تفرض أن يتضمن برنامج قوى التغيير أدوات ملموسة ومتلائمة، تشير وتؤسس لعصر إنساني جديد، في ممارسة سياسية أهم ما يميزها أنها علمية.

بوابات الأقصى... الدروس والعبر

أسابيع أربعة أكملت دورتها على تفجر انتفاضة القدس في وجه حكومة العدو الصهيوني، التي واجهت فيها قوى الشعب الفلسطيني المجتمعية والروحية والسياسية، عملية «أسر واعتقال» المسجد الأقصى من خلال التحكم بمداخله، لضبط وإخضاع وإذلال جمهور المصلين، عبر «البوابات والكاميرات» التي تأتي في سياق خطة حكومة المستعمرين في تحقيق ما تسعى إليه «التقسيم المكاني والزماني» ما بين العرب المسلمين واليهود الصهاينة لدخول المسجد، خاصة، وقد بات الحرم الآن عملياً مقسّماً زمانياً، بعد أن أصبح دخول اليهود إليه والصلاة فيه سلوكاً «طقساً» يومياً، وتحديداً ما بين الساعة السابعة صباحاً والحادية عشرة قبل الظهر.

■ محمد العبد الله

أحدثت «عملية الأقصى» البطولية 2017/7/14 التي نفذها الشبان الثلاثة من عائلة «الجبارين» القادمين من مدينة أم الفحم المحتلة منذ عام 1948، والذين استشهدوا بعد اشتباك مسلح مع عناصر شرطة العدو «قُتل اثنان منهم» عند باب الأسباط، وامتدت إلى ساحات المسجد، لتكون الصاعق الذي فجر برميل البارود الذي كان جاهزاً للانفجار في كل يوم بسبب سياسة وإجراءات حكومة الغزاة المحتلين ضد الشعب الفلسطيني.

وقد وفرت عمليات القمع والاعتقال، ومصادرة البيوت وهدمها «حوالي 50 ألف منزل في المدينة المقدسة، لا يوجد لها تصاريح ويمكن لسلطات المستعمرين الغزاة أن تهدم ما تريد منها في الموعد الذي تحدده». أما المسجد الأقصى، فقد استمرت عمليات استباحته من قطعان المستعمرين وعساكر المحتل، خاصة بعد العملية الفدائية البطولية وقرار سلطات العدو إغلاق المسجد والعبث بكل محتوياته التي أكدها «وزير الأوقاف الفلسطيني» بقوله «إن المسجد الأقصى تعرّض لأكثر من 140 اعتداءً على أيدي قوى الاستخبارات «الإسرائيلية»»، 116 منها وقعت ما بين 14 و27 من تموز الماضي. وسلطات الاحتلال أغلقت الأقصى في الرابع عشر من تموز إغلاقاً تاماً وحاصرته، وعكفت خلال اليومين التاليين للإغلاق على تخريب وتفتيش دقيق لأركانه، محطّمةً وعابثةً بمقتنياته وتراثه ومخطوطاته... كما قام الاحتلال بقصّ الشجر واقتلاع الأحجار وسرقتها وتنفيذ عمليات المسح عند باب القطانين، وفي باب الأسباط.

أبدع المقدسيون في معركتهم بالدفاع عن المسجد الأقصى الذي تحول من خلال المدافعين عنه ليس مكاناً للصلاة وممارسة الشعائر الدينية فقط بل إلى رمز وطني

الكف يقاوم المخرز

واجه المقدسيون، وعموم الشعب الفلسطيني في مختلف مواقعه، خاصة، الجزء المحتل منذ عام 1948 «مدينة يافا، مثلاً» إغلاق بوابات المسجد ورفضهم المعمد بالإصرار والإرادة والدم لدخولهم لأداء الصلاة عبر بوابات التفتيش الالكترونية، أو بإخضاعهم للتصوير بالكاميرات، بوحدة مجتمعية وكفاحية فاجأت وأذهلت قادة العدو العسكريين . «غادي أيزنكوت» رئيس أركان جيش الغزاة المستعمرين، قال: «نحن أمام تصعيد مختلف كلياً عن هبة أكتوبر 2015. الآن نتكلم عن دافع إضافي لما كان عليه الوضع حينذاك، وهو الدافع الديني».

على الرغم من «الدافع الديني» ودوره التحريضي- التحرري- الكفاحي في مواجهة المستعمر لكونه أحد العوامل المشكلة للموقف الوطني والقومي من الغزو الاستعماري للوطن، الناتج عنه خضوع الأرض والشعب للاحتلال بكل ما يحمله من كوارث. وقد أثبت الجزء الأكبر من رجال الدين الإسلامي «المفتي وخطيب المسجد، كنموذجين» دروراً بارزاً في الحفاظ على الموقف الرافض للإغلاق ولشروط الدخول للصلاة، وفي تصليب وتثوير التوجه في مواجهات بضعة موظفين من رجال الدين «للأردن دور أساسي في توجههم»، حاولوا جس نبض قادة الهبة الوطنية، من قادة الحراك الشعبي ووجهاء المدينة وعلماء الدين، للتعامل بـ«عقلانية وحكمة وتفويت الفرصة على المحتل بمنعنا النهائي من دخول المسجد، فيكفي حصولنا على إزالة البوابات، وإبقاء الممرات الحديدية والكاميرات، فيمكننا التفاوض بشأن إزالتها لاحقاً، ولكن لا يجوز أن نبقى خارج مسجدنا..!». لكن جماهير الشعب المنتفض من خلال القيادات الميدانية استطاعت لجم هذا الدور وإسقاطه وتوجيه رسالة «واضحة المضمون» لمن يروج لمثل هذه التنازلات.

دروس المعركة الكفاحية التي شهدها النصف الثاني من شهر تموز الفائت يجب أن تشكل لنا جميعاً إلهاماً وعِبَراً للجولات القادمة

لا أنصاف حلول

أدى قرار القيادات الروحية «الإسلامية والمسيحية»، والشعبية والسياسية المدعومة والمنطلقة، من وضع شعبي متحد، رفض الخضوع لكل المساومات التي لعبت فيها قيادات سلطة المقاطعة في رام الله المستباحة، والنظام الأردني بالتنسيق والتفاهم مع نظام آل سعود والكيان الصهيوني، التي حاولت جميعها تجيير النصر لدورها «المتواضع حيناً والمتواطئ مع العدو أحياناً كثيرة».

إن الإصرار على إقامة الصلاة في الطرقات المؤدية للمسجد وعلى بواباته، أسقط من يد المستعمر وأدوات الضغط المحلية والإقليمية، ما يمكن أن يضع الشعب الفلسطيني على طريق التنازلات، لأن تلك القوى الشعبية، غير الخاضعة لأدوات التنسيق الأمني القمعية- مدينة القدس خارج سيطرتها وسلطتها الذاتية المحدودة- والمصرة على تحقيق هدفها، دون تقديم أية تنازلات، حققت على الأرض، انتصارها في هذه الجولة من الحرب المفتوحة مع العدو.

لقد استطاعت هذه الجماهير وقياداتها الوطنية والروحية المنبثقة من المعارك الشعبية المتتالية والتي راكمت عبر تجاربها وتضحياتها، خاصة، منذ تشرين أول 2015 وحتى الآن، وعياً معرفياً، حصّنها كي لا يحقق المستعمر ما يعمل لأجله: الذهاب لصراع/ حرب دينية.

لقد أبدع المقدسيون في معركتهم بالدفاع عن المسجد الأقصى، الذي تحول من خلال المدافعين عنه، ليس مكاناً للصلاة وممارسة الشعائر الدينية فقط، بل إلى رمزٍ وطني، كجزء من الوطن المستعمَر، والخاضع لظلم وفاشية المحتل، وأكدوا بأن منع تهويده بند أساس في جدول الأعمال الكفاحية لتحرير الوطن المحتل من الغزاة المستعمرين. ولهذا، فالصفة الدينية تأخذ أهميتها من خلال وجودها الطبيعي في المعركة الوطنية/ القومية أولاً، والسياسية ثانياً، من أجل تحرر الوطن وكرامة المواطن.

خاتمة

إن ما تحقق بفعل صمود وإرادة وتضحيات الشعب الفلسطيني في القدس وعموم نقاط الاشتباك مع العدو على امتداد الوطن المحتل تحت عنوان ومهمة محددة «حرية الدخول والصلاة بالمسجد الأقصى» يجب أن لا يغيب عن عقلنا للحظة، ونحن نعيش فرحة الانتصار في «معركة البوابات والكاميرات»، أننا في حرب مفتوحة مع المستعمر الذي يحتل الأرض الفلسطينية. لهذا، فإن دروس المعركة الكفاحية التي شهدها النصف الثاني من شهر تموز الفائت، يجب أن تشكل لنا جميعاً إلهاماً وعِبَراً للجولات القادمة، وفي المقدمة منها: وحدة الشعب ووحدة الهدف، تحت قيادة وطنية، صلبة، منبثقة من صفوف الجماهير، تستند لبرنامج كفاحي مقاوم، وتمتلك المصداقية والشفافية والاستقلالية والصلابة في مواجهة العدو وأدواته.

الخليج:

أزمة طرفي الصراع

تشهد الأزمة الخليجية تطوراً متسارعاً بحوامل الوساطة الكويتية- الأمريكية، العائدة من جديد بزخم أعلى، بغية الوصول إلى إنهاء حصار قطر مما عرف بـ«دول الحصار» «السعودية، الإمارات، البحرين، مصر»، فما هي دواعي التحرك الكويتي-الأمريكي مؤخراً؟ وهل ستنجح هذه الوساطة، إذا ما افترضنا جدلاً أن واشنطن تريد فعلاً انتهاء هذه الأزمة؟

■ وائل سعد

التعقيد الحاصل لأدوار الوساطة في هذه الأزمة يعود إلى أن المطلب الضمني للسعودية هو إلحاق قطر بالسياسات السعودية بشكل كامل، تحت ذريعة «دعم الإرهاب»، وهي كلمة حق أريد بها باطل، طالما أن السعودية لعبت الأدوار ذاتها في السنوات الأخيرة، ذلك عدا عن المحاولات المحمومة لفرض دور «كبش الفداء» على قطر...

حراك كويتي- أمريكي

صرح مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية في 7/آب الجاري، أن مبعوثين أمريكيين سيتوجهان إلى منطقة الخليج خلال هذا الأسبوع، في محاولات لحل الأزمة الدبلوماسية بين قطر والدول المقاطعة لها. وكان وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، قد تحدَّث للصحفيين قبل هذا التصريح قائلاً: «ملتزمون بحل هذا الخلاف على الأرض، واستعادة وحدة الخليج، لأننا نرى أن ذلك مهم للجهد المبذول منذ فترة طويلة لهزيمة الإرهاب في المنطقة».

هذه التحركات الأمريكية تزامنت مع أخرى كويتية، تعتبر الأكثر نشاطاً حتى الآن في الأزمة الخليجية، وهي مرغوبة قطرياً، وبدرجة أقل سعودياً كون الأخيرة أملت مراراً في انضمام الكويت إلى الحلف الرباعي ضد قطر، وليس لعب الوسيط ما تفعل في هذه المرحلة، وهذا ما انعكس في خطاب وسائل الإعلام المحسوبة على دول المقاطعة.

في هذا السياق، بعث أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح، في 7/ آب الحالي، رسالتين خطيتين لكل من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أرسل أمير الكويت الرسالتين عن طريق وزير خارجيته صباح الخالد الحمد الصباح. وتبعها جولة لوزير الخارجية الكويتي، شملت سلطنة عمان والإمارات ثم البحرين.

بعد الزيارات الخمس للوزير الكويتي، نشرت صحيفة «الرأي»، الكويتية عن مصادر دبلوماسية خليجية، أن الكويت عبرت عن استعدادها لتقديم «ضمانات مشتركة مع الولايات المتحدة، في إطار مسعى جدي لحل أزمة قطر»، وعبرت الصحيفة عن تفاؤل حذر إزاء قرب تحقيق اختراق جدي في الأزمة، عبر إطلاق حوار مباشر بين الأطراف، وهو ما تؤيده واشنطن التي تحركت بدورها دعماً للوساطة الكويتية.

أكدت تقديرات اقتصادية عدة أن استمرار مقاطعة الرباعي العربي « مصر والسعودية والبحرين والامارات» لقطر من شأنه خلق مزيد من الضغوط على احتياطي الدوحة من النقد الأجنبي

محاولات رص الصف

اعتكفت واشنطن في المراحل الأولى من الأزمة عن اتخاذ موقف واضح إلى جانب أحد الطرفين المتنازعين، واكتفت بتوزيع التصريحات المساندة هنا وهناك، كنتيجة للانقسام الحاصل داخل الإدارة الأمريكية في اتخاذ الموقف الموحد من هذه الأزمة، لكن ضمن منطق ترتيب الأجندة الأمريكية في المنطقة، يبدو أن واشنطن بدأت تستشعر ضرورة رص الصف الحليف المتمثل بدول مجلس التعاون الخليجي بالدرجة الأولى، طالما أن الشهرين الماضيين حملا الإشارات الكافية لاستعصاء كسر العظم والتنازل بين الطرفين المتخاصمين، وبالتالي يملك خيار التوافق حظوظاً أكثر من التصعيد في هذه القضية، لكن حتى هذه اللحظة، تبقى تفاصيل الحل في مستوى عال من التعقيد سيأخذ وقتاً ليس بالقليل قبل عودة العلاقات إلى ما كانت عليه، والسبب يعود إلى تشابك الأدوار وتضاربها في الكثير من الملفات الإقليمية، كما هو الحال في ليبيا، أو علاقة هذه الدول مع إيران. هنا، نشهد ضيقاً للخيارات الخليجية بشكل عام وهو نتيجة طبيعية للسياسات المتبعة في السنوات الأخيرة، وعلى هذا التعقيد يمكن التنبؤ أيضاً بخيارات أمريكية أخرى في حال فشل المبادرات الحالية، هذه الخيارات قد تكون عكس التوجهات الأمريكية الحالية، أي: زيادة التصعيد إلى حدوده القصوى، في اللحظة التي تستنفد واشنطن قواها في هذه المنطقة، وبالتالي العمل على إحراقها، كما حاولت قبل ذلك فعلها مع حليفتها تركيا.

التحركات الأمريكية تزامنت مع أخرى كويتية، تعتبر الأكثر نشاطاً حتى الآن في الأزمة الخليجية وهي مرغوبة قطرياً وبدرجة أقل سعودياً

مناورات قطرية تركية

تواصل تركيا وقطر مناورات عسكرية تستمر عدة أيام تتضمن مشاركة 052 عسكرياً و03 آلية مدرعة تركية، حسبما ذكرت تقارير إعلامية تركية. وتأتي هذه المناورات، في خضم الأزمة الخليجية التي اندلعت بإعلان السعودية والإمارات والبحرين ومصر مقاطعة قطر وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية عليها، شملت إغلاق مجالها الجوي أمام الطيران القطري.

وتؤيد أنقرة الدوحة بشكل كبير في هذه الأزمة، حتى أن الأولى بدأت بتشييد قاعدة تركية عسكرية في الإمارة الخليجية. وذكر الإعلام التركي الرسمي أن الفرقاطة التركية جوكوفا وصلت للدوحة في وقت سابق من الأسبوع الماضي، ناقلة 412 جندياً سيشاركون في المناورات.

وبدأت المناورات يوم الثلاثاء الماضي، وتضمنت مبدئياً مشاركة القوات البرية على أن تشارك القوات البحرية لاحقاً، بحسب تلفزيون «إن تي في»، وقد حضر قادة عسكريون كبار من الطرفين في تمرين يومي السابع والثامن من شهر آب الجاري.

وتضع الأزمة تركيا في موقف حساس كونها تسعى إلى تحقيق توازن بين تحالفها الإستراتيجي مع قطر والحفاظ على علاقتها مع دولة إقليمية رئيسة كالسعودية. غير أنقرة قد سرّعت من عملية تشييد القاعدة فور اندلاع الأزمة، في محاولة على ما يبدو للحفاظ على موازين القوى الإقليمية، وتفيد تقارير بتواجد 051 عسكرياً تركياً اليوم في قطر. وبعد زيارة إلى المنطقة نهاية الشهر الفائت شملت قطر والسعودية والكويت، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن حل الأزمة يحتاج إلى مزيدٍ من الوقت.

الضغط الاقتصادي

أكدت تقديرات اقتصادية عدة أن استمرار مقاطعة الرباعي العربي « مصر والسعودية والبحرين والامارات» لقطر من شأنه خلق مزيد من الضغوط على احتياطي الدوحة من النقد الأجنبي، حيث فقدت قطر فعلياً 30% من رصيدها في حزيران الماضي، خاصة في ظل تراجع ثقة المستثمرين في الدوحة وسوق المال، والحاجة إلى تدبير عملات أجنبية لاستمرار ربط الريال بالدولار. حيث انخفض احتياطي قطر النقدي إلى 24 مليار دولار في حزيران، ليفقد نحو 10,4 مليار دولار خلال شهر، وهو أدنى مستوى له منذ خمسة أعوام.

وتشير هذه التقديرات إلى أنه لن يكون هنالك مفر أمام قطر لتوفير سيولة للمتعاملين عبر السحب من الاحتياطي الأجنبي وطرح سندات بالأسواق الدولية، ما يمهد إلى إدخالها في حالة مكثفة من التخبط الاقتصادي طويل المدى.

«احتجاجات الريف» تعرّي «منارة المتوسط»

انطلقت سلسلة من الاحتجاجات المتصاعدة في المغرب قبل حوالي ثمانية أشهر، وعرفت باحتجاجات الريف، التي كانت شرارة انفجارها قتل المواطن محسن فكري في شاحنة للنفايات، لتظهر بشكلٍ واضح فيما بعد ومع استمرار الاحتجاجات، الكم الهائل من المطالب الاقتصادية الاجتماعية...

■ مالك موصللي

أبسط الحقوق التي يطالب بها المغربيون وصلت إلى حد رفع شعارات تطالب بالماء الصالح للشرب، فيما أطلق بعض المشاركين على هذه الاحتجاجات اسم «ثورة على العطش»، احتجاجاً على التفاوت في التزويد بالماء، وهو التفاوت الذي يمس حوالي 37 مدينة ومركز.

لا تزال نسب البطالة في المغرب تسجل ارتفاعاً سنة بعد أخرى... وذلك حسب الأرقام الرسمية التي نشرتها «المندوبية السامية للتخطيط»

بعيداً عن الإعلام

أكبر التحركات الشعبية في الأشهر الأخيرة، شهدتها مدينة الحسيمة الخميس 20/ تموز الماضي، حيث خرج الآلاف إلى شوارع المدينة، رافعين شعارات ذات طابع اقتصادي- اجتماعي، إضافة إلى مطالبات بإطلاق سراح معتقلي «حراك الريف»، لكن القوات الحكومية اشتبكت مع المتظاهرين، وشهدت الاحتجاجات سقوط العشرات من الجرحى، نتيجة استعمال الهراوات والقنابل المسيلة للدموع. وذكرت بعض الصحف المحلية أن قوات الأمن ألقت القبض على أكثر من 200 متظاهر من بينهم قادة الحراك وصحفيون أيضاً، وبعدها أعلنت النيابة العامة المغربية في 8/آب الحالي، عن وفاة أحد المشاركين في «حراك الريف»، متأثراً بجروح أصيب بها حلال الاحتجاجات الذكورة.

وعلى الرغم من المطالب المحقة التي خرج بها أبناء الريف، إلا أن الملفت في الحالة المغربية، هو عزوف وسائل الإعلام الغربية عن تغطية الأحداث بالكثافة التي غطت بها أحداثاً مشابهة، والسبب يعود إلى رضى واشنطن عن إدارة البلاد من قبل الملك محمد السادس، وعلاقة السلطة الجيدة هناك سواء بالجوار الأوروبي، أو بدول الخليج العربي، وهو ما يجعل من الصعوبة الوصول إلى معلومات وافية حول تفاصيل هذا الحراك في المغرب، لكن هذه الحالة السائدة لا تعني عدم قدرة الحراك المطلبي على الضغط بقوة اتجاه تحقيق إصلاحات تصب في مصلحة أبناء الريف الأكثر تضرراً من سياسات الحكومة المغربية، طالما أن الفساد والوضع الاقتصادية المتدهورة في منطقة الريف، هي الآفات التي لا تنكرها الحكومة ولا الصحافة المغربية، عندما تثار قضية احتجاجات الريف.

وفي هذا السياق، يذكر أن الملك محمد السادس أمر بفتح تحقيق في مآل ميزانية 6 مليار درهم مغربي، رصدت لمشروع «منارة المتوسط»، الذي لم يرَ النور في الحسيمة، هذه القضية هي واحدة تعتبر من القضايا التي عززت إقدام مواطني الحسيمة والريف بشكل عام على الخروج في مظاهرات حاشدة من المرجح أن تستمر، لمنع عمليات فساد كبرى كما جرى في قضية «منارة المتوسط»، ذلك على أقل تقدير لما يمكن أن يصل إليه الحراك في المرحلة الحالية على أقل تقدير في المرحلة الحالية.

البطالة إلى ازدياد

لا تزال نسب البطالة في المغرب تسجل ارتفاعاً سنة بعد أخرى، وذلك حسب الأرقام الرسمية التي نشرتها «المندوبية السامية للتخطيط». وحسب هذه المذكرة، فقد ارتفع معدل البطالة خلال العام الجاري، من 9،1 في المئة إلى 9،3 في المئة على المستوى الوطني، ومن 13،4 في المئة إلى 14 في المئة بالوسط الحضري. ويبقى معدل البطالة مرتفعاً في صفوف النساء، إذ انتقل من 12،7 في المئة إلى 13،2 في المئة، ولدى حاملي الشهادات من 16،3 في المئة إلى 17 المئة، والشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة، من 23،2 في المئة إلى 23،5 في المئة.

أما الطامة الكبرى التي يجري الحديث عنها رسمياً اليوم، فتتجلى في الاتجاه الحكومي نحو تعويم العملة على غرار ما جرى في مصر مؤخراً، وهو ما ينذر باتساع رقعة الاحتجاجات في ظل الآثار الكارثية المتوقعة لمثل هذا القرار.

الصورة عالمياً

• خلال زيارة له الأسبوع الماضي إلى طهران، ناقش نائب رئيس الحكومة الروسية، دميتري روغوزين، مع الجانب الإيراني المسائل المتعلقة بالتعاون العسكري الفني بين البلدين وسبل تطويره وتعزيزه.

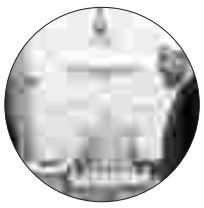

• في موقف مغاير للموقف الأمريكي، أعلنت فيديريكا موغيريني مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، أن الاتحاد الأوروبي يدعم الاتفاق النووي الإيراني بشكل حازم.

• قال نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، الإثنين الماضي: إن موسكو تعتزم تكثيف العمل لتقليل الاعتماد على أنظمة الدفع الأمريكية، قائلاً: «إن بلاده سوف تخفض اعتمادها على الدولار كعملة للدفع».

• خلال الأسبوع الماضي، انطلق في إقليم كردستان العراق، أول حراك شعبي كردي ضد الاستفتاء المزمع إجراؤه في 25/ أيلول المقبل، واصفاً الاستفتاء بـ«غير الشرعي والمفتقر إلى السند القانوني والإجماع الوطني».

• أعلن ممثل الرئيس الأمريكي في «التحالف الدولي ضد داعش»، أن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة سيجري مشاورات مفصلة مع روسيا بشأن عملية دير الزور في سورية.

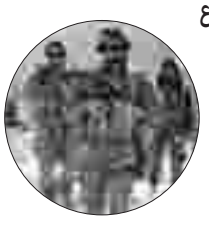

• أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون»، على لسان المتحدث باسمها، الكابتن جيف ديفيس، أن قوات خاصة أمريكية تساعد الإماراتيين والقوات المحلية في عملياتهم «ضد تنظيم» القاعدة في اليمن.

التجارة بضرورات البقاء...

ليس هنالك من مصدر أعظم من الماء على سطح الأرض. الماء لازم لحياة كلّ متعضية حيّة وكلّ نبتة وكلّ حيوان وكلّ إنسان على هذا الكوكب. كما أننا غير قادرين على الاستمرار بالحياة دون ماء، تماماً مثلما ليس بإمكاننا الحياة دون هواء.

■ بقلم: خواكيم هاغوبيان
تعريب: عروة درويش

بسبب الاحتباس الحراري وانتشار الجفاف وأنظمة المياه الآخذة بالتلوّث على نحو متزايد، فقد بات تأمين المياه العذبة النظيفة في السنوات المقبلة، بحيث تلبي المطالب المتزايدة لسكان العالم الآخذين بالازدياد، من بين أكبر التحديات الإنسانيّة الشاقّة في هذا القرن. لقد زاد الطلب عام 2015 على المياه بنسبة 17% فقط من أجل إنتاج الأغذية الزراعية، وبحلول عام 2025، سوف يتطلّب عدد السكان الزائد نسبة مياه أكثر بمقدار 40%. وبينما لعب النفط الدور الحاسم خلال القرن العشرين، فإنّ المياه تعتبر من أهم الموارد الطبيعية الثمينة ذات التقدير العالي في القرن الحادي والعشرين.

من يلوثنا... يبيعنا الهواء النقي!

أعلنت الأمم المتحدة منذ سنوات عدّة أنّ الحصول على مياه الشرب النظيفة هو حقّ من حقوق الإنسان العالمية. ويعتبر إنكارها عمداً بالمقابل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، ينكر الحقّ بالحياة نفسها. ولا يعتبر أيّ قرار محسوب يحرم الناس من حقّهم العالمي في الحياة أقلّ من جريمة قاتلة ومخزية ضدّ الإنسانية.

ورغم تلويث النظام الاقتصادي الرأسمالي للهواء الذي لوّث رئاتنا منذ فترة طويلة أثناء تسببه بالاحتباس الحراري. وبتغيّر المناخ وبزيادة الكوارث الطبيعيّة المأساوية وبالخطر الصحي المتزايد علينا نحن البشر، فإنّ التفكير بجعل الهواء النقي سلعة ثمينة يمكن تعبئتها وبيعها هو أمر انتهازي تقوم به الشركات ذاتها، التي تدمّر هواءنا، وهي فكرة كانت تثير على الفور الانتقاد والتحقير والتسخيف.

لكن هذا بالضبط ما كان يحدث على مدى السنوات الثلاثين الماضية في جميع أنحاء الكوكب، بالتزامن مع تضاؤل إمدادات مياه الشرب العذبة. وقد كان البنك الدولي يموّل الخصخصة العالمية لإمدادات مياه الشرب، جاعلاً من المياه العذبة الضرورية لبقائنا أحياءً سلعة خاصّة، لا يمكن تحمّل نفقة الوصول إليها للناس الأفقر على وجه الأرض. إنّهم يموتون من العطش وأمراضه بالمعنى الحرفي للكلمة، بسبب قدرة الشركات الجشعة المجنونة على التربّح مرّة أخرى من السرقة والجشع على حساب رفاه الإنسان وحياته نفسها.

لكنّ هذا الأمر يتسق مع أجندة العولمة: تخفيض عدد القطيع البشري من حوالي سبعة مليارات حالياً إلى حدود نصف مليار فقط. هذا يعني أنّ 13 من أصل 14 منّا يجب أن يموتوا وفقاً لخطّة الأوليغارشية الشيطانية في غضون السنوات القليلة المقبلة. وما هي الطريقة الأفضل لقتل أعداد كبيرة من البشر بشكل سريع منه من امتلاك موارد الأرض المحدودة من المياه والسيطرة عليها؟

التفكير بجعل الهواء النقي سلعة ثمينة يمكن تعبئتها وبيعها هو أمر انتهازي تقوم به الشركات ذاتها التي تدمّر هواءنا

كل ساعة: 250 طفلاً ضحية المياه الملوثة

يموت الناس بالفعل في الوقت الحاضر على هذا الكوكب من الأمراض المائية التي تتسبب بها المياه القذرة أكثر من الذين يموتون في الحروب وأعمال العنف في العالم أجمع. يموت 042 طفلاً بسبب المياه غير السليمة كلّ ساعة. يموت 5،1 مليون طفل تحت سنّ الخامسة كلّ عام، من الكوليرا ومن حمّى التيفوئيد بسبب ظروف المياه غير المعقمة. توضّح هذه الحقائق المحزنة والمقلقة بشكل لا يصدق مدى أهمية وحراجة إمدادات المياه العذبة النظيفة للبقاء أحياء على هذا الكوكب. يمكن تحقيق السيطرة على موارد مياه الأرض النظيفة من خلال تحويل المياه إلى سلعة خاصة تملكها فقط الشركات والمصارف الكبرى. إنّ مجرد جعل المياه عالية السعر وبالتالي لا يستطيع الفقراء الحصول عليها على الأرض، هي وسيلة فعّالة للغاية، مع أنّها الطريقة الأكثر شراً لتقليل ما يدعى بـ «مشكلة الاكتظاظ السكاني».

70% من سكان الأرض..!

هنالك ثلاثة طرق رئيسة ينخفض عبرها عدد السكان بشكل ملحوظ كلّ عام: الموت الناجم عن الجوع وسوء التغذية «بما في ذلك نقص المياه الصالحة للشرب» ويشكّل ما بين سبعة إلى ثمانية ملايين شخص، والأمراض التي تقتل ما بين مليونين وثلاثة ملايين «مع تزايد تهديد الأمراض المعدية التي تتحول إلى جوائح»، وما يزيد عن نصف مليون شخص يموتون سنوياً بسبب الحرب.

تدمّر شركة «نستله» البيئات الطبيعية كي تضمن أرباحاً سنوية هائلة بقيمة 53 مليار دولار من تعبئة المياه وحسب

يجتمع أفراد الأوليغارشية العالمية خلف أبواب مغلقة كلّ عام، ويناقشون ما هو الأفضل للبشرية وللكوكب وفقاً لهم ولنرجسيتهم الذاتية. منذ سنوات عديدة وقضيّة خصخصة المياه المهمّة والسيطرة عليها كونها الوسيلة الأكثر ملائمة والأكثر فاعليّة في معالجة مشكلة الاكتظاظ السكاني يتم طرحها بشكل دوري على الطاولة للنقاش... جنباً إلى جنب مع قضايا مثل الهندسة الجيولوجية والكائنات المعدلة وراثياً، واللقاحات والإفراط في استخدام المضادات الحيوية، والحروب المخططة للسيطرة على النفط والماء وابتكار سياسات عالميّة مصممة لدعم زعزعة الاستقرار السياسي، والفقر وتقويض الاقتصادات، والإشعاعات النووية ومجموعة من الوسائل الأخرى لغربلة البشر.

ذكرت مجلة التايم في تقرير لها قيام «مؤسسة بيل وميليندا غيتس» بتمويل بحث في جامعة كارولينا الشمالية، من بين 78 بحث آخر، لتطوير تقنيّة منع حمل عبر قتل حيوانات الذكر المنوية بالأمواج فوق الصوتية. تحدّث بيل غيتس بشكل علني عبر منصّة «تيد TED» في 2010 عن تقليص عدد سكان الأرض، البالغين 6،8 مليون شخص، بنسبة 10 إلى 15% باستخدام لقاحه الممول بشدّة وبرنامجه لمنع الحمل، اللذين سوف يعقمان نسبة كبيرة من سكان العالم. ويذهب الملياردير تيد ترنر في هذه الأثناء أبعد من ذلك حتّى، بعرضه رأيه بالقيام بتقليل سكان العالم بنسبة 70% ليصبحوا «مليارين». وهذا الحديث مسجّل أيضاً.

الأوليغارشيا تحتقر البشرية

بدأت المناشدات للبدء بتعقيم سكان العالم في الخروج للعلن في منتصف السبعينيات بوثيقة للأمن القومي من عام 1974، والتي رفعت عنها السريّة، والعائدة لوزير الخارجية السابق، والعضو البارز في نادي «بيلدربيرغ» العالمي للنخبة، هنري كيسنجر. عنوان الوثيقة: «آثار النمو السكاني العالمي على الأمن القومي والمصالح الخارجية للولايات المتحدة». لقد شددت هذه الوثيقة على منح الأولوية لبرامج تحديد النسل التي تستهدف ثلاثة عشر بلداً، تشكّل ثلث سكان العالم، معظمها في أمريكا الجنوبية. تمّ تخصيص موارد هائلة عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID» للحثّ وتقديم المساعدات اللازمة للبلدان الراغبة بتشريع قوانين التعقيم وبرامج تقليل عدد السكان.

والدليل الأكثر وضوحاً على ازدراء الأوليغارشية العالمية لنا نحن الذين نشكل 99% هو تصريح كتبه الأمير فيليب زوج الملكة إليزابيث الثانية في مقدمة كتابه: «عليّ أن أعترف بإغراء إعلان التناسل فيروساً مميتاً بشكل خاص» على الحدّ من عدد السكان. ويبدو جلياً أن الأجندة المعلنة لـ«النظام العالمي الجديد»، والتي تمّ تكرارها مرّات عدّة من قبل بوش الأب سابقاً، تتضمن تقليل عدد السكان بأيّ شكل، والسيطرة على المياه وخصخصتها ما هي إلّا إحدى الأسلحة الكثيرة في ترسانة سطوة النخبة للقيام بذلك.

اليد غير الخفية للبنك الدولي

يموت البشر من نقص المياه النظيفة منذ فترة طويلة، وسيستمرون في الموت بأعداد أكبر إذا ما استمرّت خطّة خصخصة المياه تنكشف دون رادع ودون معارضة. ولحسن الحظ، فقد تمّ حشد القوى لمكافحة خصخصة المياه. عقب انعقاد الاجتماع السنوي للبنك الدولي «2014» في واشنطن، وبعد بضعة أيام من إجراء المؤتمرات، أرسل ائتلاف دولي حقوقي لمناهضة خصخصة المياه من الهند وأميركا

خصخصة حقّ الإنسان في الماء!

رسالة رسمية يدعو فيها البنك الدولي لإنهاء ممارساته المدمرة في خصخصة المياه حول العالم، تحت ذريعة التقدم التنموي. وقد دأبت اجتماعات مجلس إدارة البنك على نشر الأكاذيب والأخبار المضللة في محاولة لرسم صورة مشرقة للأمر، بعرض ما يسمى بتقارير الفاعلية والنجاحات التي وصلنا إليها عبر تحويل المياه إلى الملكية الخاصّة في الأعوام الأخيرة. وتعدّ مؤسسة التمويل الدولي، التابعة للبنك الدولي، أكبر ممولّ لخصخصة المياه بمنحها القروض والتمويل لدول العالم الثالث، من أجل تخويل شركات إدارة المياه الخاصّة تولي حقوق المياه البلدية والإقليمية والوطنية.

وأشارت شايدا نيفيسي، مديرة مجموعة حقوقية عالمية تدعى «المساءلة الدولية للشركات»، إلى أنّ 75% من نفقات تشغيل شركة مرافق المياه يجب أن تذهب إلى البنية التحتية. لكنّ الشركات الخاصّة، في الدولة تلو الأخرى، قد أعطت الأولوية لجني الأرباح على حساب الحاجة للاستثمار في البنية التحتية من أجل توصيل المياه للزبائن وخدمتهم بشكل جيّد. وفي إطار الجهود الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة والأرباح، ترتفع أسعار المياه بشكل دائم لتصبح بسرعة خارج قدرة الزبائن الفقراء على الحصول عليها. بات قطع إمدادات المياه عن آلاف الأسر من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على تسديد الأسعار المرتفعة لها أمراً حتمياً متكرراً بشكل دائم. إنّ نسبة فشل البنك الدولي عند 34% لعقود خصخصة المياه وشبكة الصرف الصحي بين عامي 2000 و2010 فاقت بكثير معدلات الفشل في مجالات أعمال الاتصالات والطاقة والنقل.

الشعوب تواجه: الماء حقنا

اندلعت منذ بضعة سنوات في ناغبور، وهي أكبر مدينة هندية حصلت فيها أوّل شراكة بين البلدية وشركة خاصّة للمياه في البلاد، توترات كبرى. وقّعت المدينة قبل ذلك بثلاثة أعوام عقداً مع «فيوليا للمياه» لتزويد المدينة ذات الـ2,7 مليون مقيم فيها بخدمة مياه على مدار الساعة كامل الأسبوع. لكنّ حالات التأخير غير المتوقعة التي أدّت لارتفاع الأسعار، إلى جانب التوزيع غير العادل للمياه، وانهيار الخدمات بشكل متكرر، أدّت جميعها إلى انطلاق احتجاجات غاضبة واسعة النطاق في الشوارع مع اتهامات بالفساد. أشار مسؤولو المدينة إلى سلسلة من الانتهاكات الخطيرة للعقد الموقع. ومن جديد، فإنّ التهرّب ورفض الاستثمار في البنية التحتية اللازمة كان السبب الرئيس الذي أدّى لفشل المشروع. وأشارت منظمة «المساءلة الدولية للشركات» عام 2012 في تقرير لها بعنوان: «إغلاق حنفية المياه الخاصّة: قضية على البنك الدولي تصفيتها» إلى عدد من الحالات المماثلة التي أثبتت عدم فاعلية الخصخصة.

وقد حمل المواطنون الجريئون والمتمرسون في بوليفيا عام 2000 عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم على تغطية الحدث عندما انتصروا في إنهاء خصخصة المياه التي كانت تستثمرها شركة «بكتل»، التي كانت خامس أكبر شركة خاصّة في العالم. لقد تمكّن المحتجون الملتهبون في ثالث أكبر مدينة بوليفية من مقارعة زيادة بيكتل المتزايدة للأسعار وطالبوها بالتخلي عن سيطرتها على إمدادات المياه في مدينتهم، ممّا أدّى في نهاية المطاف إلى دفعهم للعملاق الغاشم للخروج من بلدهم. ورغم الجهود التجارية الكبيرة لشراء حقوق المياه والتحكم بها في دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والإكوادور، لكنّ تشيلي وحدها هي من تمّ فيها خصخصة المياه. لقد واجهت محاولات خصخصة المياه في كلّ مكان تقريباً، في نهاية المطاف مقاومة الزبائن الذين أدركوا بأنّ شركات المرافق الخاصّة قد فشلت بشكل فادح في تقديم خدمات عالية الجودة بأسعار مقبولة.

يدفع السكان المحرومون في جاكرتا ومانيلا ونيروبي 5 إلى 10 مرات ثمناً أكثر للمياه من أولئك الذين يعيشون في المناطق ذات الدخل المرتفع

«نستله» نموذجاً

أصدرت منظمة «مراقبة الشركات» تقريراً يكشف بعض الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية التي ترتكبها نستله حول الكوكب منذ فترة طويلة جداً، متجاهلة تماماً أمور الصحّة العامّة وهي تدمّر البيئات الطبيعية كي تضمن أرباحاً سنوية هائلة بقيمة 35 مليار دولار من تعبئة المياه وحسب. أدّى الإفراط في ضخّ المياه في منطقة سيرادا مانتكيرا البرازيلية، حيث المنطقة غنيّة بالمحتويات المعدنية الباطنية ذات الخصائص الطبيّة، إلى استنزاف مواردها المائية القيّمة وتسبب في أضرارٍ دائمة للبيئة الطبيعية. وضررٍ طويل المدى للسكان.

وهنالك اتهامات بأنّ نستله كانت متورطة أيضاً في الإتجار بالبشر وفي استرقاق الأطفال. ادعى تقرير تحقيقي لقناة بي بي سي بأنّه «تمّ شراء مئات آلاف الأطفال في مالي وبوركينا فاسو وتوغو من آبائهم المعدمين، ونقلهم إلى ساحل العاج كي يباعوا كرقيق لمزارع الكاكاو». وأنّ نستله التي تشتري الكاكاو باستمرار من ساحل العاج ومن غانا تعلم بأنّ الأطفال العبيد قد شاركوا بإنتاجه. أخيراً، تمتلك نستله أو تستأجر خمسين موقعاً ربيعياً في جميع أنحاء الولايات المتحدة. تسيطر نستله على ثلث سوق المياه المعبأة المحلي في الولايات المتحدة. وتشتهر الشركة بالاستخراج غير المشروع لمياه الينابيع، في الوقت الذي تنخرط فيه في التلاعب بالأسعار وبتدمير العديد من المجتمعات. المثال النموذجي لما تسببه نستله عادة هي كولورادو: حيث عارض 80% من مواطني أورورا وجود نستله، وهم على دراية تامة بسمعة الشركة الرهيبة بالإضرار بالمجتمعات المحلية والبيئات الطبيعية. ومع ذلك صوّت مجلس المدينة بنسبة 7 إلى 4 للسماح ببدء الدمار. واستخرجت نستله خلال العقد التالي 650 مليون غالون من مياه وادي نهر أركنساس الثمينة التي تمّت تعبئتها باسم العلامة التجارية «أروهيد سبرينغز». خاض سكان بلدة أورورا صراعاً لسنوات من أجل منع الشركة المفترسة من تدمير مياههم الجوفية الثمينة. إضافة إلى ذلك، فإنّ الزجاجات البلاستيكية غير القابلة للتحلل هي من الملوثات الرئيسة التي تبقى سمّيتها قائمة لألف عامٍ كاملة.

الأفقر يدفع أكثر

الآثار الخطيرة التراكمية لخصخصة المياه كسلعة عالمية، هي آثار مروعة. يدفع السكان المحرومون في جاكرتا ومانيلا ونيروبي 5 إلى 10 مرات ثمناً أكثر للمياه من أولئك الذين يعيشون في المناطق ذات الدخل المرتفع في تلك المدن نفسها. فالناس الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في العالم الثالث يدفعون ثمناً للمياه أكثر ممّا يدفعه سكان نيويورك في الأحياء الراقية وسكّان لندن. هذا النوع من الظلم وعدم الإنصاف أمرٌ فاحش. تضطر النساء في الأماكن التي جرت فيها خصخصة المياه في إفريقيا إلى المشي أميالاً للحصول على مياه قذرة من الأنهار، ثمّ يموتون في كثير من الأحيان جنباً إلى جنب مع أطفالهم، بسبب التلوث والمرض الناجمين عن شربهم لهذه المياه. ويفقد المزارعون الآسيويون سبل عيشهم إذا لم يتمكنوا من الحصول على وسائل الري المموّلة من الدولة. لا يمكن وصف المعاناة الإنسانية التي تسببها الشركات الخاصة الغنية من أمريكا الشمالية وأوروبا على مستوى العالم، وهي تستغل الناس من دول العالم الثالث من أجل تحقيق الربح فقط عن فعلٍ شرير يقوم به مجانين مختلون.

يحدث انقراض جماعي لأنواع من النباتات والحيوانات عمّرت هذا الكوكب لملايين السنين بصمت وخفية أمام أعيننا تماماً. والأمر الذي يثير المخاطر في الوقت الحالي هو أنّ جنسنا البشري بات مهدداً مثل بقيّة الأجناس التي تحيا على هذه الأرض، والذي يعاني على يد الحكومات الوطنية التي اتحدت بشكل فاسد مع الشركات العابرة للوطنية التي تملكها سلسلة المصارف، والتي تدمّر بشكل منهجي منذ عقود النظم البيئية الطبيعية المتنوعة لجميع صيغ الحياة على الأرض، وعلى نطاق لم يسبق له مثيل.

الذاتي والموضوعي والحل السياسي

ثمة ما يشبه الإجماع بأن الظرف الموضوعي للأزمة السورية، بات جاهزاً تماماً للشروع بالحل السياسي، والسير في جوانبه الإجرائية، فالقوى الدولية والإقليمية المعرقلة باتت في مكان آخر، وتبدلت مواقفها باتجاه الحل، ليبقى السؤال عن العامل الذاتي، اي إرادة السوريين أنفسهم في دفع العملية الى الامام.

■ كفاح سعيد

الحديث عن رأي ومصلحة أغلبية السوريين موالاة ومعارضة في الوصول إلى حل لا يحتاج الى برهان وتأكيد، ليبقى السؤال عن النخبة السورية، في النظام والمعارضة ومدى استعدادها للانخراط في عملية التسوية؟

إن أهم ما كان يستند إليه المتشددين في النظام والمعارضة في عرقلة الوصول الى حل سياسي، يتراجع دوره ووزنه على وقع تطور الظرف الموضوعي، فالذرائع التي كانت منصة الرياض تستخدمها على الدوام في عرقلة المفاوضات، أي تصاعد الأعمال العسكرية تم نزعها، بعد توقيع اتفاقات خفض التوتر، كما أن ذرائع النظام بسبب دور القوى الارهابية كداعش والنصرة في الميدان تم اسقاطها، بعد توقيع اتفاقات خفض التوتر، و بعد تحديد الكثير من الجماعات المسلحة موقفها من الإرهاب، أي أن الأساس المادي لذرائع الطرفين في عدم دفع العملية السياسية إلى الأمام تم تحييدها على الأقل، إذا لم نقل تمت ازالتها، بعد أن تأكد بالملموس إمكانية توافق السوريين ضد الارهاب.

لاشك، إن القوى المتشددة التي لا تريد للحل ان يتقدم ستحاول، اختلاق تناقضات جديدة في الجانب الإجرائي، وهذا ما يجب ان يتنبه اليه الوطنيون والعقلاء السوريون في مختلف مواقعهم مرة اخرى، فبعد التقدم الحاصل في القضايا الأساسية وتوفر العامل الموضوعي، وبعد وضع الأساس المادي للجانب الذاتي، بات لدى العقلاء السوريين أدوات جديدة يمكن البناء عليها في شل فاعلية القوى المتشددة، أو تحييدها على الأقل، خصوصاً بعد تراجع إمكانية التخادم بين المتشددين في مختلف الاطراف.

لقد آن الاوان، للانتقال من محاولة انتصار طرف على طرف، إلى انتصار السوريين جميعاً في معركتهم من أجل سورية، بأركانها الثلاث: الانتصار على الإرهاب، وايقاف الكارثة الانسانية، وتحقيق التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

بيان باسم منصة موسكو

كثرت التصريحات والاجتهادات حول مبادرات وأدوار أطراف دولية وعربية حول هيكلة جديدة للمعارضة، وبرنامج جديد نتيجة ظروف وتفسيرات مختلفة، ويرافق هذا خلافات في بعض صفوف المعارضة، وهجوم يهدف إلى تشويه دور بعض الشخصيات الوطنية وتاريخها.

إن منصة موسكو تعتبر أن كل هذه المحاولات تهدف الى عرقلة مسار جنيف وأستانا، وخاصة أنه ظهرت بوادر إيجابية في الجولة الأخيرة للتوصل إلى تشكيل وفد معارض واحد.

تؤكد منصة موسكو على تمسكها بكل ما تم التوصل إليه، من اتفاق بين المنصات الثلاث، وترى أنه لا داعي إلى برامج جديدة ومؤتمرات جديدة، بل يجب التمسك ببرنامج مشترك لجميع أطياف الشعب السوري معارضة ونظاماً وهو تنفيذ قرار مجلس الأمن2254 والذي يمثل خارطة طريق للبدء بعملية الحل والانتقال السياسي وبمساعدة فريق الأمم المتحدة والدول الضامنة، وأن أية اجتهادات أخرى تؤخر إنهاء معاناة شعبنا.

■ منصة موسكو
2017/08/06

حول الوفد الواحد!

تتجه الانظار الى التفاعلات الجارية، ضمن صفوف المعارضة، وتحديداً منصة الرياض، وعلاقتها مع المنصات الاخرى، وامكانية تشكيل وفد واحد للمعارضة، بغية الشروع في مفاوضات مباشرة مع وفد النظام في جولة جنيف المرتقبة، كما هو متوقع..

■ عامر حسن

إن الشرط الاول للوصول الى مثل هذا الوفد يتطلب بالدرجة الاولى، الإقلاع كلياً عن محاولات احتواء المنصات الاخرى، والتعامل معها بندية، ودفن فكرة « الممثل الشرعي والوحيد» التي ولدت ميته بالاساس، وفشلت محاولات فرضها، كونها لا تعبر عن حقيقة الواقع التعددي في المعارضة السورية.

إن اي وفد واحد يجب ان يستمد توافقاته وبرنامج عمله من المرجعية الدولية الناظمة لعملية التفاوض، اي القرار 2254، فمهة الوفد الواحد هي أصلًا اجراء مفاوضات لتنفيذ قرار متفق عليه، وبالتالي ضاقت كثيراً مساحة الاجتهادات، والمناورات في هذه العملية.

إن الشروط المسبقة، والخطاب الاستفزازي والتعاطي وفق منطق الفعل ورد الفعل، الذي اعتمدته منصة الرياض، تعود إلى ظرف موضوعي آخر، وحسابات سياسية أخرى أثبت تطور الاحداث على أنها خاطئة، ومبنية على أوهام، فالمواقف الدولية والإقليمية ليست تلك المواقف التي تم فيها إصدار ما يسمى بيان الرياض، وليس ذنب أحد من قوى المعارضة في المنصات الأخرى، إن منصة الرياض خذلت من حلفائها، وبالتالي، فإن الدعوة إلى الالتزام ببرنامج منصة الرياض واعتباره المرجعية في تشكيل الوفد الواحد، لا يستند إلى أي مبرر واقعي في ظروف اليوم، ناهيك عن أنه كان خاطئاً بالأساس لأنه انطلق من الشروط المسبقة، التي تخالف روح ونص القرار 2254.

تشير كل الوقائع، أن عملية فرز جديدة وجدية تجري بين القوى العاقلة وبين القوى المتشددة في منصة الرياض، على أساس المناخ الدولي والاقليمي الجديد، الذي يؤمن الظرف الموضوعي لتقدم العملية السياسية.

رحل جان شمعون وانطفأت كاميرا البسطاء

إذا لم تكن السينما ملتصقة بهموم الناس وواقعهم ومشاكلهم اليومية فهي «ليست سينما»، تلك هي الرؤية الشعبية السينما اللبنانية، التي تركتها كاميرا جان شمعون وصارت تراثاً برحيله قبل أيام، الكاميرا التي حافظت على اتجاه البوصلة نحو البسطاء، بينما فقدت باقي الكاميرات البوصلة وضيعت الاتجاهات.

■ آلان داود

تخرّج شمعون من جامعة باريس الثامنة، ومعهد لوي لوميار، في عام 1976 قدم وثائقي «تل الزعتر» بالاشتراك مع مصطفى أبو علي وبيدو أدريانو الذي يقارب المجزرة التي طالت ذلك المخيّم الصغير، الواقع في قلب الحرب في الوقت الذي بدأت كاميرات الآخرين بالتوجه صوب الدولار والخليج في تفسير الهزائم وتبريرها، قرر شمعون أن يكون سابحاً عكس التيار، ولم تفارق عدسته قضية فلسطين.

عمل لاحقاً مع زياد الرحباني لإنتاج البرنامج الإذاعي الساخر الذي يحمل عنوان «بعدنا طيبين قولوا الله». تبادل الاثنان حواراً في إحدى حلقات البرنامج في تهكم ساخر على الوضع السياسي في لبنان: مرحبا معلم/ أهلين/ والله جايبلك هالدولة بدنا نصلحا! شو هاي دولة شو/ الدولة اللبنانية/ ولك شو هيدي أي موديل هيدي؟ موديل 43/ قدي صرت ماشي فيا/ صرلي 33 سنة/ 33 سنة وبعدا ماشية/ أي والله!

هزّهُ الاجتياح الصهيوني عام 1982، لذا قرر أن يقاوم على طريقته، أن يحمل كاميرته ويدور في الشوارع التي كانت مكتظة بالناس عادةً لتستحيل مدينة أشباح إبان إحتلالها. صوّر ـ بعين الفلسطيني ـ «الدياسبورا الفلسطينية الحديثة» «رحيل المقاتلين في البواخر بإتجاه تونس وعدن» عن بيروت.

يستعيد شمعون الذاكرة من خلال «أحلام معلّقة» 1992 مقدراً دور النساء المناضلات وركّز فيه على السيدة وداد حلواني، التي خطف زوجها إبان الحرب ولم يعد. في الإطار عينه ولكن في اتجاه مختلف. قارب نضالات حلواني، وتناول أيضاً نضالات الأسيرة الفلسطينية المحررة كفاح عفيفي، والشاعرة فدوى طوقان، وسميحة الخليل إحدى رائدات المقاومة الاجتماعية والشعبية ضد الصهاينة، فكان فيلم «أرض النساء» 2004. لاحقاً تعرّف بمي المصري، زوجته الفلسطينية التي انتظر 15 عاماً حتى يجدها. إضافة الى الأعمال العديدة التي أخرجها، فهو أنتج أعمالاً أخرجتها رفيقة دربه مي المصري منها «أطفال شاتيلا»، و«أحلام المنفى»، «بيروت حقائق وأكاذيب».

وثقت كاميرته للحرب الأهلية اللبنانية، وحياة الناس ونضالهم ومحطات المقاومة، فكانت أفلام: «تحت الأنقاض 1982، زهرة القندول 1985، بيروت جيل الحرب 1989، أحلام معلقة 1992، رهينة الانتظار 1994، طيف المدينة 2000، ويوميات بيروت 2006.

رحل جان شمعون «1944 – 2017» وانطفأت عدسة كاميرته، كاميرا الناس البسطاء التي وثقت آلامهم لعقود، وأنتجت أعمالاً لا تعرض في دور السينما الاستهلاكية وقنوات التلفزة اللبنانية «السياحية». في رحيله تعود كلماته إلى الحياة، وكأن زياد الرحباني يقول له اليوم كما قال له قبل عقود: جايبلك هالدولة بدنا نصلحا!

أخبار ثقافية

ملتقى النحت على الرمل في اللاذقية

ينطلق ملتقى النحت على الرمل في شاطئ نادي اليخوت باللاذقية يوم السبت 12 آب 2017 برعاية وزارتي الثقافة والسياحة واتحاد الفنانين التشكيليين، الملتقى في نسخته الثالثة للعام الحالي مهداة إلى الروائي السوري حنا مينا، كشخصية مبدعة ساهمت في إغناء الثقافة السورية، ويضم برنامج عمل الملتقى الذي يستمر على مدى أسبوعاً معرضاً تشكيلياً وورشات عمل وألعاباً للأطفال، إضافة إلى تحويل الرمل إلى لوحات فنية رائعة على يد مجموعة من النحاتين من مدينة اللاذقية.

48 مخطوطاً وكتاباً نادراً في معرض الكتاب

يضم جناح مكتبة الأسد في معرض الكتاب التاسع والعشرين ما يقارب 48 مخطوطاً وكتاباً نادراً، لحقب زمنية مختلفة، وهو جزء يسير مما تضمه المكتبة من المخطوطات والكتب القديمة النادرة التي تنوعت الموضوعات المعروضة من التراثية والحديثة والعلمية، إضافة إلى تنوع الأحجام والخطوط العربية. مخطوطات عن رحلات إلى القدس وفن العمارة في فلسطين، وكتب تراجم لأطباء من اليونان الى أطباء دمشق، إضافة إلى كتابات أدبية للكاتبة السورية ماري العجمي، وأول مجلة حررتها عام 1910. وعرضت لوحة عن دمشق مطبوعةً بألمانيا، والرواية العالمية الشهيرة دونكيشوت، وأطلس الفنون والزخارف والتصاوير الإسلامية، التي كانت تكتب على الأعمدة الطينية والرقم مطبوعة بإسبانيا.

كانوا وكنا

كتب ذات يوم قصيدة مطلعها: بين ريتا وعيوني بندقية. والذي يعرف ريتا، ينحني. ويصلي. لإله في العيون العسلية. رحل عنا صاحب هذه الكلمات في التاسعِ من آب عام 2008، تاركاً وراءه رصيداً كبيراً من الأعمال الشعرية والصحفية، والمحطات السياسية والجوائز العالمية. محمود درويش «1941 – 2008» ابن قرية البروة الفلسطينية التي تقع في الجليل شرق ساحل عكا، محمود درويش الشاعر الفلسطيني والصحفي الشيوعي والسجين السياسي في المعتقلات الصهيونية خمس مرات. في الصورة الكاتب توفيق فياض يقرأ لسميح القاسم ومحمود درويش، من روايته الأولى «المشوهون» في مدينة حيفا عام 1963.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/08/11» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

زنود الست - حراق أصبعو...

نعم إنها ثقافة، وهي من المكونات الهامة في البنية الثقافية لأي مجموعة بشرية ولكن الكثيرين لا يعيروها الاهتمام إهمالاً ولا مبالاة بقصد أو بدونه بل ويتم اعتبارها وكأنها انعكاس لحالة غريزية أحياناً تتعلق بحالتي الجوع والشبع ليس إلا.

■ عاصي اسماعيل

علماً أن لكل مجتمع ما يميزه على مستوى الطعام والمأكولات، أو ما يمكن أن يطلق عليه اسم «المطبخ»، كتعبير مكثف عن الحالة الثقافية بما يخص الطعام والسلوكيات والعادات المرافقة لهما.

التنوع والغنى انعكاس للواقع

فهناك المطبخ السوري واللبناني والتركي والانكليزي، وهناك التفرعات المميزة بكل مطبخ، على سبيل المثال المطبخ الدمشقي والحلبي والديري وغيرها.

فالمطبخ عملياً هو جزء من ثقافة المجتمع، كما أنه انعكاس له بنفس الوقت، حاله بذلك كحال أي مكون من المكونات الثقافية، فالتنوع والغنى في المطبخ على مستوى تعدد المكونات وأصناف المأكولات، والسلوك المرافق بإعداد الطعام وتناوله، والخصوصية المتزامنة بالاهتمام بالمناسبات والأعياد والتقاليد، ما هي إلا انعكاس عن الغنى بالموارد المتاحة أو ندرتها، كما أنها تعكس المستوى المعيشي للمجتمع.

طابع جمالي وقيمي

كما هناك حالة جمالية مرتبطة بالمطبخ تعكس جملة من القيم المجتمعية، وهي لا يمكن اعتبارها إلا انعكاس للغنى النفسي والاجتماعي، وذلك كون الطعام وعاداته لها جذور عميقة بالتاريخ والجغرافيا، وبالنفس البشرية، وبالعلاقات الاجتماعية، وإلا كيف يمكن أن نفسر مفهوم إكرام الضيف عبر تقديم الطعام، أو كيف نفسر أهمية الاجتماع على الطعام كأسرة، وغيرها الكثير من العادات والتقاليد، التي تميز مجموعة بشرية عن أخرى.

وبالتالي يصح القول أن المطبخ يمكن اعتباره أحد أوجه التعبير عن الواقع الاقتصادي الاجتماعي، كونه تاريخي وتراكمي النشأة، وصورة للواقع وانعكاس له، كما يعكس جملة من القيم الجمالية والاجتماعية عبر العادات والتقاليد المرتبطة به.

ثقافة حياة

فالمطبخ السوري، على سبيل المثال، يطغى عليه مكون البرغل في الكثير من المناطق «المجدرة- برغل ببندورة- برغل بزيت- برغل وحمص- برغل بكوسا..»، وفي الكثير من المناطق السورية تعتبر البقوليات مادة غذائية أساسية «الفول المدمس- الفتة- الفلافل- المسبحة-..»، ومرد ذلك ليس لوفرة المادة الرئيسية المكونة لهذه الأطباق فقط، بل هو تعبير عن واقع فقر معيشي اقتصادي، ساد عبر ثقافة المطبخ عملياً، وتكرس عبرها تاريخياً.

كما أنه ليس بالغريب أن يجتمع المطبخ مع الطب الشعبي والأعشاب، فمكونات بعض الأطباق تمثل التزاوج بين الطبي والغذائي «دبس وخس- لبن وثوم- الكمون والبقوليات- الشحوم الحيوانية والرمان- ..».

وبعد كل ذلك لا يمكن أن نغفل عن التسميات الكاريكاتيرية المبتكرة لبعض الأطباق، والتي تزامنت مع ظرف تاريخي ربما، أو مع مناسبة معينة، «شيخ المحشي- الباشا وعساكرو- زنود الست- حراق أصبعو-...».

تحالف العولمة مع الإفقار الليبرالي

على ذلك يجب ألا يغفل عنا أن المطبخ كثقافة، خاضع للمتغيرات والتأثر والتأثير بالثقافات الأخرى، وشأنه كشأن أي من المكونات الثقافية معرضاً لشتى أنواع الغزو والتغيير القسري، بظل النموذج العولمي، المروج لثقافات الغرب ونمط معيشته.

والحال كذلك، وبالعمق من الموضوع، فقد تعرض المطبخ السوري للكثير من المتغيرات، وهي لم تكن ناجمة فقط من خلال تغول الثقافة الغربية المطرد، والدفع بها عنوة عبر الترويج لبعض المأكولات، مع ما يرافقها من عادات استهلاكية وغيرها، بل لعل السبب الرئيسي والأهم هو ما طرأ عليه من متغيرات عميقة بظل سياسة الإفقار المتبعة رسمياً لصالح الليبرالية كنموذج اقتصادي اجتماعي مُستغل ومُفقر، حيث لم يعد المطبخ السوري بذاك الغنى كما كان قبلاً، وذلك لخروج العديد من المكونات الرئيسية فيه من دائرة الاستهلاك الشعبي، وخاصة اللحوم والفواكه، كما لم يعد ينل ذلك الاهتمام تزامناً مع حضور الضيوف، أو بالأعياد والمناسبات، مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات سلبية، ليس على المستوى المعيشي فقط، بل على مستوى العادات والتقاليد والقيم، ولعل ذلك هو الأخطر عملياً.

لذلك فقد لا يبدو غريباً أن ندعو لمواجهة تحالف النموذج العولمي مع سياسة الإفقار الليبرالي المتبعة رسمياً، من بوابة ثقافة المطبخ، بعمقها التاريخي، وبمكوناتها وبتعدد أصنافها، وبعاداتها وتقاليدها، والسلوكيات المجتمعية المرافقة لكل ذلك.

عاش في القامشلي وغنى ألوان الشرق

رباه والده على الأخوة الكردية – الأرمنية وشجعه على الغناء بالكردية، خدم الفن 55 عاماً خلال مدى سنواته الـ 75 كقضية، فغنى للحرية والسلام والثورة والعدالة الاجتماعية.

■ عفاف جوان

ترك الفنان الأرمني الراحل آرام ديكران «1934–2009» تراثاً مكوناً من 230 أغنية كردية، و100 أغنية عربية، و100 أغنية أرمنية، وعشرات الأغاني بالسريانية واليونانية فكان بحق ممثلاً للأغنية التي تعكس آلام الشرق العظيم.

أمضى شبابه في القامشلي، وهناك سجل ألبوماته الأولى، انتقل آرام ديكران مع عائلته الى أرمينيا السوفيتية عام 1966، واستقر في مدينة أبوفيان. تعرف هناك على مغنين معروفين أمثال كارابيد خاتشو وسيدا شامدين وسوسكا سامو وغيرهم. وعمل معهم في قسم اللغة الكردية في راديو يريفان، حيث غنى بالأرمنية: «أغاني الشوق إلى أرمينيا» وبالكردية: «أتيت يريفان»، «بالشوق إلى أرمينيا» وغيرها. من أشهر أغانيه الثورية التحية التي وجهها إلى «لينين الكبير».

تميز آرام ديكران بآلته «الجومبوش»، وتفنن فيها وأضاف حاملة الورق فوقها. لقد اختار الغناء بالكردية، وأول ما غنى قصيدة للشاعر الكردي جكرخوين التي اشتهر من خلالها.

لقد كان آرام ديكران أسطورة بالنسبة للشعب الكردي، وهو الأرمني الذي عرف شعبه العذاب والقهر، ولذلك اختار أن يغني باللغات القريبة إلى قلبه. نجا والده من الإبادة الأرمنية من قرية أميد في منطقة صاصون، ووصل إلى مدينة القامشلي في سورية حيث ولد آرام عام 1934.

تنقل بين البلدان الأوروبية عشية انهيار الاتحاد السوفييتي، استقر في بلجيكا عام 1990 وأكمل مسيرته الفنية الغنائية هناك، لم يخف أشواقه إلى مدينة القامشلي وحرص على إظهار ذلك في عدة مناسبات، كتب في وصيته طالباً أن يدفن في قرية أميد في ديار بكر التي هرب منها والده أثناء المذابح الأرمنية، لكن السلطات التركية منعت ذلك.

توفي ابن مدينة القامشلي في اليونان في الثامن من آب 2009 وسط جو من الحزن، ودفن في بروكسل بسبب منع السلطات التركية تنفيذ وصيته، وهناك ألقى ابنه هاكوب ديكران كلمة، وأضاف حفنة من تراب من قرية أميد. وغنى الحشد الأغاني التي كان يحبها آرام مثل «الحسناء/ أي ديلبري» الكردية و«صونايار» الأرمنية بحضور بعض الصحف والقنوات الفضائية.